حاضنات الأعمال كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنمية الاقتصاديات المحلية بالدول العربية

أ/ عمر حوتية

جامعة أدرار – الجزائر

ملخص

سعت العديد من الدول العربية خلال العقود الماضية إلى وضع سياسات تدعم وضعها التنافسي في الأسواق الخارجية، ومن بين هذه السياسات دعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها الوسيلة المناسبة لتطوير الاقتصاديات المحلية وتعزيز القدرة التنافسية لهذه الدول.

ورغم هذا الدعم لا زالت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشهد معدلات فشل عالية خاصة في السنوات الأولى لانطلاقها، وذلك نظرا لنقص المهارات الإدارية لديها وضعف مواردها المالية، مما يحول دون حصولها على المعلومات والاستشارات وخدمات التدريب.

وفي هذا السياق تعتبر آلية حاضنات الإعمال من أكثر المنظومات التي تم ابتكارها في العقود الأخيرة فاعلية ونجاحا في إسراع تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، وخلق فرص عمل جديدة، وتهيئة شروط التنمية المستدامة بالدول العربية.

وعليه يمكن صياغة إشكالية البحث كالتالي: ما هو دور حاضنات الأعمال في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتنمية الاقتصاديات المحلية بالدول العربية؟

وسنسلط الضوء على مفهوم حاضنات الأعمال، وسبل تفعيل دورها للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وانعكاس ذلك على واقع التنمية المحلية بالدول العربية.

الكلمات المفتاحية: التنمية المحلية، حاضنات الأعمال، دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

عناصر البحث :

أولا : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالدول العربية ومعوقات التنمية المحلية

ثانيا: ماهية حاضنات الأعمال وأهميتها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ثالثا : بعض التجارب العالمية لإقامة حاضنات الأعمال

رابعا : مساهمة حاضنات الأعمال في تنمية الاقتصاديات المحلية

Summary:

Sought many of the Arab countries during the past decades to develop policies that support its competitive position in foreign markets , and between these policies support the sector, (SME) as the appropriate means to develop local economies and enhance the competitiveness of these countries .
Despite this support is still (SME) experiencing high failure rates , especially in the first years of its launch , due to the lack of management skills has a weak financial resources , thereby preventing access to information , consulting and training services .
In this context, the mechanism is considered one of the most business incubators systems that have been created in recent decades, the effectiveness and success in accelerating the implementation of economic development programs , social, technological , and create new jobs , and to create conditions of sustainable development in the Arab countries .
And it can be problematic formulation research are as follows: What is the role of business incubators to support (SME) and the development of local economies in the Arab countries ?
And we will shed light on the concept of business incubators , and ways to activate its role to promote the sector(SME), and a reflection on the reality of local development in Arab countries.
Key words: local development , business incubators , support small and medium enterprises .□

مقدمة :

تحتاج المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مختلف القطاعات بالدول العربية إلى ظروف مواتية للعمل وإلى أنشطة وآليات تدعم عملياتها على الأقل في السنوات المبكرة من دورة حياتها.

وتشكل حاضنات الأعمال Business Incubators **أحد آليات الدعم هذه بوصفها حزمة متكاملة من الخدمات والتسهيلات والآليات، وبدأت تمارس أعمالها في بيئات متقدمة ونامية محققة أهدافها ومتطلعةً لممارسة دورها الاستراتيجي، فضلاً عن إسهامها في تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية بالدول العربية والقائمة على (خلق وظائف جديدة، نجاح الشركات، زيادة حجم التشغيل والمبيعات، توطين المشروع في البيئة المحلية بعد مغادرته للحاضنة).**

أولا : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالدول العربية ومعوقات التنمية المحلية

تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أهم المحاور الإستراتيجية للتنمية، ولذا تعمل العديد من الدول العربية على مواجهة تحديات التنمية المحلية من خلال الحفاظ على ديناميكية وحيوية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة باعتباره أحد أهم آليات التطور للاقتصاديات العربية.

١- مفهوم التنمية المحلية :

تشكل التنمية المحلية ركيزة أساسية للتنمية إذ تستهدف تحقيق التوازن التنموي بين مختلف المناطق

وفي مقدمة مهامها تنفيذ مشروعات البنى الأساسية ضمن النطاق المحلي، إلى جانب دورها المؤثر

في تفعيل الاستثمارات المحلية وخلق فرص العمل والمشروعات الصغيرة المدرة للدخل.

- **تتعدد تعريفات التنمية المحلية وفق مقاربات متنوعة ، ومن هذه التعريفات:**

- **تعريف عبد المطلب عبد الحميد بأنها : العملية التي يمكن بواسطتها تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا، اجتماعيا، ثقافيا، من منظور تحسين نوعية الحياة للسكان في منظومة شاملة ومتكاملة .[١]**

أما هيئة الأمم المتحدة وفي رؤيتها للتنمية المحلية سنة 1956 ترى بأنها:" العمليات التي توحد جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمعات المحلية تحقيقًا لتكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها للمساهمة في التقدم القومي ".

ويقوم هذا التعريف على مبدأين أساسين، هما [٢]:

١- ضرورة اشتراك أفراد المجتمع المحلي في العمل على تحسين ظروفهم وأحوالهم ومعيشتهم.

٢- ضرورة توفير ما يلزم من الخدمات الأساسية مثل الخدمات والمساعدات الفنية الحكومية بطريقة تثير المجتمع المحلي لتقديم المبادرة والمساعدات الذاتية .

وتمثل الإدارة المحلية ذلك الأسلوب الإداري الذي يتم بمقتضاه تقسيم الدولة إلى وحدات محلية، تتمتع بشخصية اعتبارية وتمثلها مجالس منتخبة من أبنائها لإدارة مصالحها تحت إشراف ورقابة الحكومة المركزية[٣]. وتفعيل الإدارة المحلية هو المؤشر الرئيس في تحقيق التنمية المستدامة.

والقاعدة الأساسية لنجاح التنمية المحلية تكون بالمشاركة ، فنجاح تجربة أي دولة في النمو يرجع إلى اعتمادها على مواردها المحلية وأثمن هذه الموارد هو العنصر البشري، وإذا ما تجاهلت الدولة هذا العنصر وركزت على عناصر أخرى فإنها ستخلق عبء مستمر على التنمية وهو وجود عنصر بشري يزداد عددا ويقل كفاءة دون أن يقدر على تقديم جهد متزايد لخدمة التنمية.[٤]

فالمشاركة الفعالة من المجتمع المحلي في عملية التنمية تقلل من شكوك المواطنين في أغراض البرامج الموضوعة وتلقي عليهم مسؤولية تنفيذها . فضلا عن أن اشتراك المواطنين في تخطيط برنامج معين ما يضمن اختيار ما يتلاءم مع طبيعة هذا المجتمع .

٢- مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية بالدول العربية:

تلعب المشاريع الصغيرة والمتوسطة دورًا مهمًا في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول العالم المتقدمة منها والنامية على حدٍ سواء، وذلك لدورها الفعال في حل الكثير من مشاكل التنمية المحلية . وهي تساهم في عملية تنمية الأقاليم النائية، لما تتميز به من قدره على إقامة أنشطة إنتاجية لا مركزية في المناطق الريفية لما تتميز به من خاصية الانتشار والتوطن حيث تتواجد قوة العمل، وهي بذلك تحقق نوعًا من العدالة في توزيع عائد التنمية الاقتصادية، من خلال تحقيق التوازن الإقليمي للتنمية .ولأنها لا تحتاج إلى أموال ضخمة أو تقنيات معقدة فإنها تلاءم الكثير من الدول النامية التي يفتقر كثير منها إلى هذه المقومات.

٢-١- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية:

يختلف تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة من دولة لأخرى وفقا لاختلاف إمكانياتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية، وتتعدد المعايير التي يتم على أساسها تحديد مفهومها ، فنجد المعايير الكمية والتي تعد

الأكثر استخداما فهي تسمح بتحديد الحجم (صغر أو كبر كل مؤسسة) كما نجد أيضا المعايير النوعية مثل المسؤولية والملكية وطبيعة الصناعة.

وهناك تفاوت نسبي كبير بين المشروع الصغير في البلدان الصناعية المتقدمة مقارنة بالمشروع الصغير في البلدان النامية ، مثلما يظهر في التعريفات التالية [٥]:

١- تعريف البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية : المشاريع الصغيرة والمتوسطة هي التي توظف اقل من 50 عامل في الدول النامية، واقل من 500عامل في الدول المتقدمة.

٢- تعريف دول الاتحاد الأوروبي : المشاريع المتناهية الصغر - اقل من 9 عمال، الصغيرة- ١٠٠ عامل ، المتوسطة : ١٠٠- ٥٠٠ عامل .

٣- تعريف منظمة التنمية الصناعية العالمية_UNIDO : والتي تصنف المشاريع حسب معيار عدد العمال، وحسب التطور الاقتصادي لمجموعة البلدان، الدول النامية والدول المتقدمة.

الدول المتقدمة: مشاريع صغيرة: أقل من٩٩، متوسطة: ١٠٠ -٤٩٩ ، كبيرة: أكثر من ٥٠٠ عامل.

الدول النامية : مشاريع متناهية الصغر: ١-٤ ، صغيرة : ٥- ١٩، المتوسطة: ٢٠- ٩٩ ، الكبيرة : أكثر من ١٠٠ عامل.

أما في الدول العربية فقد عرفتها المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين بتعريف على النحو التالي:

- المشاريع الصغيرة جدًا Micro يعمل بها أقل 5 عمال ورأسمالها المستثمر في الأصول

الثابتة) عدا الأرض والأبنية ورأس المال العامل (اقل من 5000 دولار أمريكي.

صناعات صغيرة_يعمل بها ٦-١٥ عاملا، ورأسمالها المستثمر بالأصول الثابتة اقل من 15000دولار.

صناعات متوسطة_يعمل بها ١٥-٥٠عامل ، وتستثمر من ١٥٠٠٠-٢٥٠٠٠ دولار بالأصول الثابتة.

٢-٢- أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

تشير الدراسات إلى أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة على مستوى العالم تشكل أكثر من ٩٠ % من إجمالي المؤسسات العاملة، وتوظف ما بين ٥٠ إلى ٦٠ % من القوى العاملة، وتشارك بما نسبته أكثر من ٥٠ % من الناتج

المحلي الإجمالي في عدد كبير من الدول المتقدمة على مستوى العالم .[٦]

وهو ما يبرز الاهتمام بهذا القطاع وضرورة تنميته ودعمه، ويرجع هذا الاهتمام إلى ما يلي:

١- المشاريع الصغيرة تعد احد أهم آليات التطور التقني من حيث قدرتها على تطوير وتحديث عمليات الإنتاج بشكل أسرع وبتكلفة اقل مقارنة بالمشروعات الضخمة.

ففي اليابان يعزى ما نسبته ٥٠ ٪ من الابتكارات والتطور التقني إلى المشاريع الصغيرة التي تمثل ما نسبته ٩٤ ٪ من إجمالي المشروعات في الاقتصاد الياباني.[٧]

٢- تلعب المشاريع الصغيرة والمتوسطة دورا مهما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال[٨]:

- توفير فرص عمل وحل مشكلة البطالة، وهي مشكلة اقتصادية لها أبعاد اجتماعيه خطيرة.

- تساعد على استيعاب الموارد الإنتاجية على مستويات الاقتصاد كافة، لكونها تنتشر في حيز جغرافي أوسع من المشاريع الكبيرة، وتساعد على تقليص الفجوات التنموية بين الحواضر والأرياف

- تزيد المشاريع الصغيرة والمتوسطة من حدة المنافسة في السوق المحلي، وتكبح جماح التركز الاحتكاري للمشاريع الكبيرة، وذلك بطرح منتجات بأسعار معقولة تنافس منتجات الشركات الكبيرة.

- وتكمن الأهمية الاجتماعية لهذه المشاريع في أنها تعمل على تحقيق العدالة في توزيع الثروة، والتنمية الاجتماعية المتوازنة بين مختلف فئات السكان.

- تعمل على تحويل الأفكار الاستثمارية إلى مشاريع قائمة وبرأس مال منخفض نسبيا، وتفتح مجالا واسعًا أمام المبادرات الفردية والتوظيف الذاتي، وبذلك تحفز روح المبادرة والريادة في المجتمع.

- تعمل على إنشاء الروابط الخلفية والأمامية بين القطاع الصناعي والقطاعات الاقتصادية المختلفة.

- تؤدي دورا تكميليا في تعزيز القدرة التنافسية الدولية للشركات الكبيرة، لأنها يمكن أن تنتج أجزاء أو تجميع مكونات المدخلات الوسيطة، وتقديم الخدمات بتكلفة أقل من نظيراتها الأكبر حجما.

- تعمل المشاريع الصغيرة على استغلال المخلفات الزراعية والصناعية، مثل المشاريع التي تستخدم مخلفات الورق والكرتون والبلاستيك

والكاوتشوك والزجاج والمعادن ومخلفات الزيوت، مما يؤدي إلى رفع القيمة الاقتصادية للموارد الطبيعية المتوفرة بالدولة وحل مشكلة التلوث البيئي.

ونظرا لهذه الأهمية نجد أن المشاريع الصغيرة كانت وراء ما حققته الدول الأكثر تنمية في العالم من تقدم اقتصادي واجتماعي، بل وتقني، ومازالت تلعب دورا أساسيا في النمو الاقتصادي بها.

جدول رقم (٠١) حجم وأهمية مشاركة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات بعض الدول

الدولة	الصين	الهند	ماليزيا	الفلبين	كوريا	تايلاند	الولايات المتحدة الأمريكية
مشاركة في الاقتصاد ٪	٩٩,٩	٩٦,٠	٩٢,٦	٩٨,٧	٩٩,٨	٩٨,٦	٩٩,٧
مشاركة في العمالة ٪	٨٤,٣	٧٩,٤	٤٠,٢	٥٠,٠	٧٨,٥	٧٣,٨	٥٣,٧

المصدر: عاطف الشبراوي إبراهيم، حاضنات الأعمال مفاهيم ميدانية وتجارب عالمية ، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، إيسيسك، الرباط، المغرب، ٢٠٠٥ ، بتصرف.

٢-٣- المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية:

١- مشاكل التمويل : يعد توافر رأس المال من أهم مكونات إنشاء وتشغيل أي مشروع صناعي وقد تختلف مصادر التمويل حسب احتياجات المشروع خلال مراحل تمويلية بدءا بمرحلة التأسيس ومرورا بمرحلة التشغيل وانتهاء بمرحلة التجديد والنمو أو الإحلال و التوسع، ومن بين هذه المشاكل نجد[٩] :

ارتفاع أسعار الفائدة على القروض ، قصر فترة سداد القروض، غياب الوعي المصرفي لدى أصحاب

هذه المؤسسات وعدم اعتيادهم على التعامل مع البنوك، عدم منح إعفاءات وامتيازات تخصها.

٢- المشاكل المتعلقة بالتكنولوجيا: فأغلبية هذه المؤسسات بالدول العربية تتبع أسلوب تكنولوجي تقليدي يقف حجر عثرة أمامها ويحول بينها وبين الدخول إلى أسواق واسعة. إضافة لمشكلة التجديد والابتكار والتي تتطلب وجود متخصصين ذوي مؤهلات فنية عالية في مجال البحث والتطوير.

٣- المشكلات التسويقية : محليا أو على المستوى الخارجي، نظرا للمنافسة التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جانب المؤسسات الكبيرة في القطاعين العام والخاص، أو من جانب غزو المنتجات الأجنبية لأسواقها والذي ينجم عنه ضيق حجم سوق المؤسسات المحلية بسبب ضيق المنافذ التسويقية ، وقد يؤدي ذلك إلى تعرض تلك المؤسسات إلى احتمالات التوقف المؤقت أو النهائي.

٤- مشكلات العمالة: جراء نقص العمالة الفنية المدربة وعدم ملائمة نظم التعليم والتدريب لمتطلبات التنمية الصناعية، حيث تفضل العمالة المدربة في الشركات الكبيرة لقدرتها على دفع أجور أعلى.

٥- المشاكل الإدارية : وتتعلق بمجموعة كبيرة من العوائق الإدارية والإجراءات البيروقراطية المعقدة التي تتطلب العديد من الوثائق والتراخيص ، وهو ما يستدعي اعتماد مفهوم الإدارة الالكترونية .

٦- التحديات الاقتصادية المتعلقة بالقدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، بالنسبة للدول العربية التي أبرمت اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية ، جراء منافسة غير متوازنة في ظل استمرار اختلال الأوضاع بين المؤسسات الأوروبية والتي تتميز بكفاءتها العالية، وإنتاجيتها المرتفعة، وقدرتها التقنية والتكنولوجية والإدارية والتسويقية الكبيرة التي تطورت آليات اندماجها وارتباطها، وبين المؤسسات العربية المحدودة الفعالية على كافة المستويات السابقة.[١٠]

٧- المشاكل المتعلقة بالأنظمة الضريبية ، والمشاكل المتعلقة بالعقار.

٢-٤- أهمية دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

إنّ دعم برامج المشروعات الصغرى والمتوسطة سيكون له مردود إيجابي على بنية ونمو اقتصاديات الدول العربية ، ونشوء مؤسسات واعدة وذلك من خلال[١١]:

١- السعي لوضع رؤية واضحة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة من خلال برامج توزيع الثروة وسياسات الإقراض المختلفة وإعادة النظر في التشريعات والأنظمة بهدف خلق مناخ ملائم ومشجع لعمل تلك المؤسسات في الجماهيرية يكفل استيعاب أكبر عدد من الباحثين عن العمل.

٢- دعم وتطوير شبكة للخدمات المؤازرة للمؤسسات القائمة والناشئة بحيث تستجيب هذه الخدمات لحاجات كل منها على أن تشمل هذه العملية مؤسسات التعليم العالي والتدريب المتقدم والمراكز البحثية

والقطاعات الإنتاجية والخدمية المختلفة ومصادر التمويل.

٣- تعزيز مساهمة القوى العاملة في تنمية الاقتصاد الوطني، بتبنى أفكار المبادرين والمبدعين ومساعدتهم في تحويلها لمشروعات اقتصادية واعدة وتقليل الاعتماد على الدور الريع للمجتمع.

٤- العمل على نشر ثقافة الإبداع وبناء الثقة من خلال تنمية القدرات الذاتية والمهارات الفنية للأفراد وتعزيز برامج الملكية الفكرية والمنافسة المعرفية ونقل التكنولوجيا فى ظل التطور السريع للعلوم والمعارف واستخدام التقنيات الجديدة وتغير أسلوب تكوينها .

وتشكل حاضنات الأعمال المكان الذي يقدم الخدمة المتعلقة بتبني أفكار المبدعين لإنتاج منتجات جديدة أو تطوير صناعات قائمة من خلال تكوين مشروعات صغيرة أو متوسطة حيث تقدم لهم المعلومات الكافية والدراسات اللازمة لخطط العمل وجدوى المشروعات وتسويق منتجاتهم واستمرار نموها. فهي مؤسسات تنموية واقتصادية هدفها دعم ورعاية المبادرين والمبدعين والمبتكرين من أصحاب أفكار المشروعات الطموحة.

ثانيا: ماهية حاضنات الأعمال وأهميتها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ظهرت فكرة الحاضنات في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الثمانينات قبل أن تنتقل إلى باقي دول العالم ، وهي تحظى باهتمام القطاعين العام والخاص نظرا لكفاءتها ودورها الكبير في رفع نسب نجاح المنظمات، والإسراع بتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والتكنولوجية وخلق فرص عمل جديدة.

١- مفهوم حاضنات الأعمال:

تفتقر المؤسسة الصغيرة للعديد من مقومات النمو والنجاح لذلك فهي تحتاج لحاضنة الأعمال في مراحلها الأولى لدورة حياتها لتزويدها بمقومات الاستمرار.

وتعود بدايات ظهور حاضنات الأعمال Business Incubators سنة ١٩٥٩م في ولاية نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية، في مركز التصنيع المعروف باسم Batavia [١٢]، لكن هذه المحاولة لم يتم متابعتها بشكل منظم حتى بداية أعوام الثمانينيات وخاصة عند قيام الجمعية الأمريكية لحاضنات الأعمال (NBIA) في عام ١٩٨٥ ، وهى مؤسسة خاصة تهدف إلى تنشيط تنظيم

صناعة الحاضنات. ليصل عددها عام ١٩٩٧ إلى ٥٥٠ حاضنة. لتتبعها

العديد من دول العالم

وبالأخص دول الاتحاد الأوربي التي استفادت من تلك التجربة وأقامت أول حاضنة أعمال في أوربا عام ١٩٨٦م. وفي اليابان فقد كانت أول حاضنة مشروعات (كما تسمى في اليابان) عام ١٩٨٢م حيث قامت الحكومة اليابانية والشركات الخاصة الكبيرة بتنفيذ أولى حاضنات المشروعات ثم قامت بعد ذلك إدارة المدن والأقاليم المختلفة بإقامة عدد آخر من هذه الحاضنات. وفي الصين بدأ البرنامج الصيني لحاضنات الأعمال فعلياً في عام ١٩٨٧م.

أما على المستوى العربي فتعد مصر أول دولة عربية تقيم حاضنة تكنولوجيا تابعة لوزارة الصناعة وذلك في عام ١٩٩٨م. وتشير الإحصائيات إلى وجود ما يقدر من ٧٠٠٠ حاضنة موجودة في جميع أنحاء العالم من بين هؤلاء ١٨٠٠ في الولايات المتحدة و٩٠٠ في أوروبا [١٣]. وقد شهدت الحاضنات عدة مراحا في تطوها ، يمكن إدراجها في الشكل الموالي :

الشكل رقم (٠١): يبين تاريخ حاضنات الأعمال

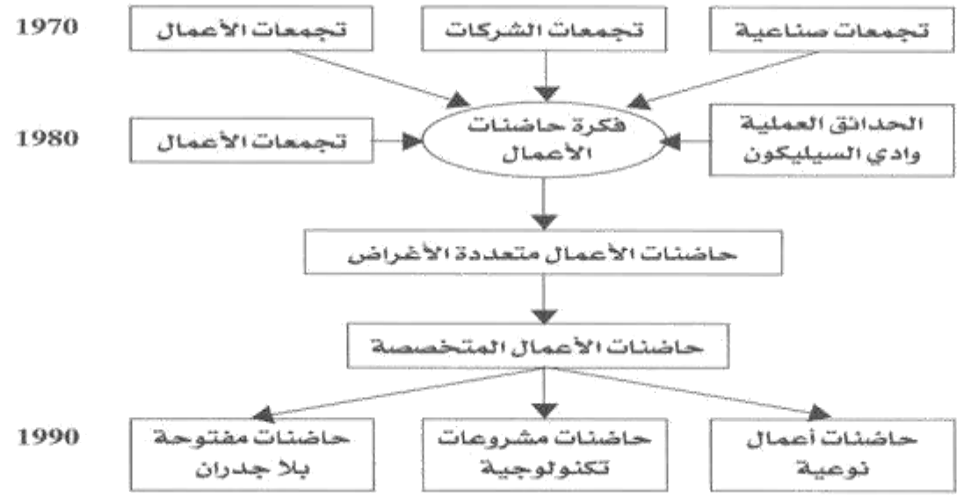

المصدر: عاطف الشبراوي إبراهيم، حاضنات الأعمال مفاهيم ميدانية وتجارب عالمية ، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، إيسيسك، الرباط، المغرب، ٢٠٠٥ ، ص ٧٣.

١-١- تعريف حاضنات الأعمال:

تعرف حاضنات الأعمال بأنها: "حزمة متكاملة من الخدمات والتسهيلات وآليات المساندة والاستشارة توفرها ولمرحلة محددة من الزمن مؤسسة قائمة لها خبرتها وعلاقاتها للمبادرين الذين

يرغبون البدء في إقامة مؤسسة صغيرة بهدف تخفيف أعباء مرحلة الانطلاق ".[١٤]

كما تعرف على أنها "عملية ديناميكية لتنمية وتطوير المؤسسات خاصة التي تمر بمرحلة
التأسيس أو الإنشاء وبداية النشاط حتى تضمن بقاءها ونموها خاصة في مرحلة بداية النشاط وذلك بتقديم مختلف المساعدات المالية والفنية وغيرها من التسهيلات"[١٥].

ويصفها تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003م بأنها: " تمثل نمطاً جديداً من البنى الداعمة
للنشاطات الابتكارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو للمطورين المبدعين المفعمين بروح الريادة الذين يفتقرون إلى الإمكانيات الضرورية لتطوير أبحاثهم وتقنياتهم المبتكرة وتسويقها".[١٦]

ومما سبق يمكننا تعريف حاضنات الأعمال على أنها مؤسسة قائمة بذاتها لها كيانها القانوني، تعمل على توفير جملة من الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الصغار الذي يبادرون بإقامة مؤسسات صغيرة بهدف شحنهم بدفع أولي يمكنهم من تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق (سنة مثلا أو سنتين) ويمكن لهذه المؤسسات أن تكون تابعة للدولة، أو أن تكون مؤسسات خاصة أو مؤسسات مختلطة.[١٧]

وتتكون وسائلها بصفة خاصة من مباني وخدمات إدارية وأنشطة في مجال الاستشارات وإقامة روابط بين المنشآت المستفيدة منها وشبكات الأعمال خاصة المالية منها.[١٨]

ويمكننا بيان حاضنات الأعمال من خلال توضيح ذلك بإحدى الهياكل التنظيمية كما يلي:

الشكل رقم (٠٢): يبين هيكلا تنظيميا لحاضنة أعمال

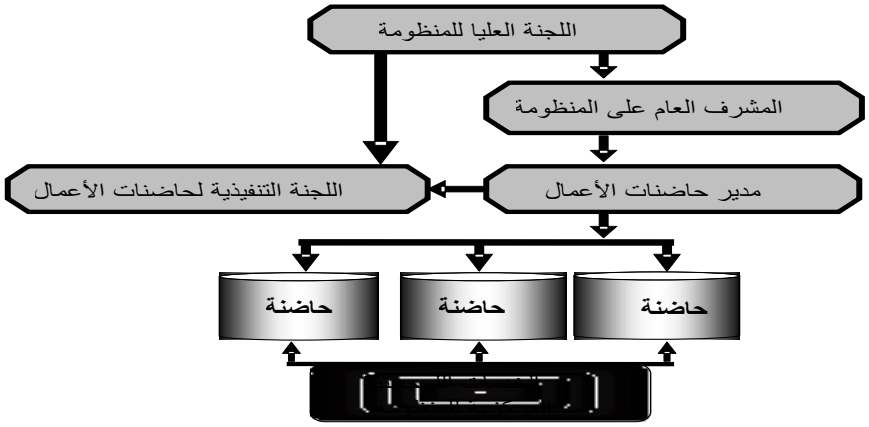

المصدر: هالة القبلي، حاضنات الأعمال، جامعة الملك فهد بن عبد العزيز، منظومة المعرفة والأعمال، ١٤٢٧هـ، ص١٢.

١-٢- الخدمات المقدمة من حاضنات الأعمال :

تقدم حاضنة الأعمال جميع أنواع الخدمات اللازمة لإقامة وتنمية مشروع صغير أو متوسط [١٩]:

- الخدمات الإدارية: إقامة الشركات، الخدمات المحاسبية، إعداد الفواتير، تأجير المعدات، ..إلخ،

- خدمات السكرتارية : معالجة النصوص، تصوير مستندات، واجبات موظف الاستقبال ، حفظ الملفات ، الفاكس، الإنترنت، استقبال وتنظيم المراسلات والمكالمات التليفونية، ..إلخ،

- خدمات متخصصة: استشارات تطوير المنتجات، التعبئة والتغليف، التسعيرة وإدارة المنتج ...

- الخدمات التمويلية: المساعدة في الحصول على التمويل من خلال شركات تمويل أو البرامج الحكومية لتمويل المشروعات الصغيرة، ..إلخ.

- الخدمات العامة : الأمن ، أماكن تدريب، الحاسب الآلي، المكتبة، ..إلخ.

- المتابعة والخدمات الشخصية : تقديم النصح والمعونة السريعة والمباشرة، ...إلخ .

إن عملية تفعيل هذه الإمكانات ووضعها في خدمة المبتكرين وأصحاب المشروعات الجديدة، ستسمح بلا شك بالنهوض بهذا القطاع ، مما سيترتب عنه استحداث وتطوير صناعات يمكن أن

تفي بحاجات الأسواق المحلية واستبدال المنتجات المستوردة في الكثير من الدول العربية، وأيضاً

من أجل تحقيق المستهدف من هذه الآلية، وهو توفير متطلبات تحقيق التنمية المحلية .

ويمكن لهذه المؤسسات أن تكون تابعة للدولة أو أن تكون مؤسسات خاصة أو مؤسسات مختلطة

غير أن تواجد الدولة في مثل هذه المؤسسات يعطي لها دعما أقوى.

الشكل رقم (٠٣) نموذج حاضنة واحدة لمجموعة من المشروعات

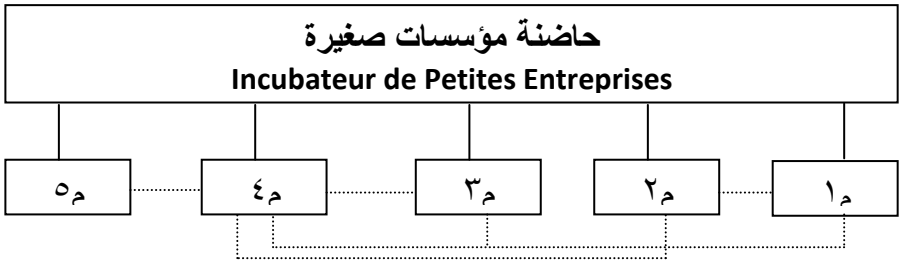

المصدر : حسين رحيم ، ترقية شبكة دعم الصناعات والمؤسسات

الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: نظام المحاضن ، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة عمار ثليجي بالأغواط ، ٨- ٩ أفريل ٢٠٠٢.

وقد تلجأ المؤسسة الناشئة إلى أكثر من حاضنة بغرض حصولها على بعض الخدمات والدعم بأقل التكاليف ، كما أن المشاريع المحتضنة في نفس الحاضنة، خاصة أنها يفترض تكون متجانسة و/أو

متكاملة في أنشطتها، تربطها علاقات وظيفية فيما بينها، كما تربطها أيضا علاقات مع مؤسسات أخرى خارج الحاضنة (أنظر الشكل الموالي رقم (٠٤))

الشكل رقم (٠٤) نماذج مختلفة للعلاقة بين المؤسسات الناشئة وحاضنات الأعمال

نموذج حاضنتين تستفيد المؤسسات المحتضنة من كليهما	نموذج تبادل الخدمات ما بين مؤسسات محتضنة في حاضنة واحدة_وما بينها وبين مؤسسات خارج الحاضنة
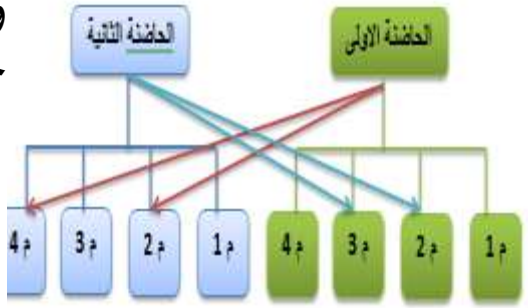	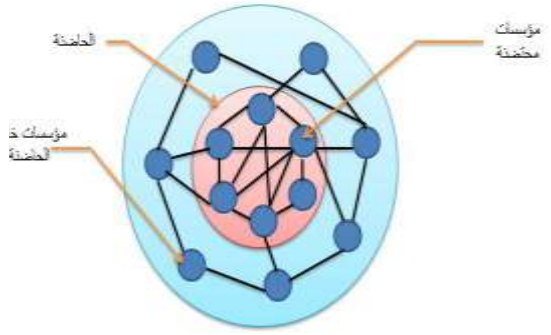

المصدر : من إعداد الباحث ، اعتمادا على مرجع : رحيم ، ترقية شبكة دعم الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: نظام المحاضن، مرجع سبق ذكره ، ص ١٨.

١-٣- أهمية حاضنات الأعمال:

يمكن تلمس أهمية حاضنات الأعمال من خلال الحقائق التالية [٢٠] :

- كونها تساهم في توظيف نتائج البحث العلمي والابتكارات والإبداعات في شكل مشروعات تجعلها قابلة للتحول إلى الإنتاج.

- تساهم في تنمية الموارد البشرية وحل مشكلة العاطلين عن العمل والباحثين عن أعمال مناسبة.

- توفر المناخ المناسب والإمكانيات والمتطلبات لبداية المشروعات الصغيرة.

- تعمل على إقامة ودعم مشروعات إنتاجية أو خدمية صغيرة أو متوسطة تعتمد على تطبيق تقنية مناسبة وابتكارات حديثة.

- تقدم المشورة العلمية ودراسات الجدوى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الناشئة.

- تربط المشروعات الناشئة والمبتكرة بالقطاعات الإنتاجية وحركة السوق ومتطلباته.

- تؤهل جيل من أصحاب الأعمال ودعمهم ومساندتهم لتأسيس أعمال جادة و ذات مردود، مما يساهم في تنمية الإنتاج و فتح فرص للعمل والنهوض بالاقتصاد.

- تساعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مواجهة الصعوبات الإدارية والمالية والفنية والتسويقية التي عادة ما تواجه مرحلة التأسيس.

- تقدم الدعم والمساندة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق معدلات نمو وجودة عالية.

- تفتح المجال أمام الاستثمار في مجالات ذات جدوى للاقتصاد الوطني مثل حاضنات الأعمال التكنولوجية وحاضنات الصناعات الصغرى والداعمة وحاضنات مشاريع المعلوماتية وغيرها.

- تساهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية عن طريق إيجاد مناخ وظروف عمل مناسبة لغرض تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال الدعم الفني والتقني والمالي والاستشاري..

ويمكن توضيح أهمية حاضنات الأعمال في توطيد علاقات التعاون بين مختلف الأطراف المعنية (لجامعات، مراكز بحث، المجتمع، الحكومة، الشركات، وزبائن الحاضنات) من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (٠٥): يبين أهمية حاضنات الأعمال

المصدر: إدارة الفرص الاستثمارية، مركز جدة للمنشآت الصغيرة، ملف متوفر على الانترنت بصيغة PPT.

١-٤- *أنواع حاضنات الأعمال*:

يمكن إبراز خلاصة ما تم الوصول إليه من طرف الباحثين حول تصنيفات الحاضنات، كما يلي:

الجدول رقم (٠٢): التصنيفات المتعددة للحاضنات

الرقم	العنوان	الهدف
أولاً. بحسب الهدف		
١	الأولية	استقطاب رأس المال الأجنبي
٢	الإقليمية	استثمار الطاقات البشرية أو شريحة محددة من المجتمع
٣	الصناعية	تبادل التسهيلات والتركيز على الدعم التقني والمعرفة
٤	القطاع المتخصص	خدمة قطاع متخصص مثل البرمجيات والصناعات الهندسية
٥	التقنية	خدمة تصاميم متقدمة لمنتجات جديدة غير تقليدية مع أجهزة متقدمة
٦	البحثية	تطوير أبحاث وأفكار أكاديمية
٧	الافتراضية	خدمة قطاعات مختلفة باعتماد شبكة المعلومات
٨	الإنترنت	مساعدة الشركات الناشئة في مجال الإنترنت والبرمجيات

الرقم	العنوان	مستوى التكنولوجيا	الجهة	الأمثلة
ثانياً. بحسب طبيعة المجال				

الرقم	العنوان	الهدف		
١	حاضنة المشروعات العامة أو المختلطة	تكنولوجيا بسيطة في تقديم الخدمات أو التصنيع الخفيف	المشروعات ذات المعرفة والمعلومات. الصناعات الحرفية المميّزة	- Cambridge Incubator - Campsix Idealab & Companies
٢	حاضنات التنمية الاقتصادية (المتخصصة)	تكنولوجيا متنوعة ترتبط بالدولة	مشاريع تشغيل مشاريع إعادة هيكلة الصناعة	-Mackansey
٣	حاضنات التكنولوجيا	تكنولوجيا متقدمة	المراكز البحثية ، الجامعات المراكز المعلوماتية	- Anderson Consulting - The Elevator Com. - Internet Capital Group
ثالثاً. بحسب الخدمات المقدمة				
١	حاضنة المشروع	خدمات شاملة (بنية تحتية، تقنيات اتصالات، موارد بشرية، رأس المال).		
٢	مسرّعات المشاريع	تسريع عملية الشروع أو البدء بتشغيل أي مشروع أعمال جديد (خدمات استشارية، الحصول على التمويل، إطلاق المشروع بأسرع وقت).		
٣	مداخل المشاريع	تأسيس شبكات المقاولين والمستشارين بالإضافة إلى المستثمرين.		
٤	شبكات المشاريع	الاستثمار في فترة مبكرة من العمل واتخاذ تدابير ابتدائية تتناسب والإستراتيجية العامة ثم بناء تعاونيات مصغّرة موزعة على أعضاءها لتقديم الدعم الحقيقي لقيمة الاستثمارات.		

المصدر: توفيق جوادي، مفيد عبداللاوي، "حاضنات الأعمال" نموذج عملي للقضاء على البطالة وتحقيق اقتصاد مستدام، ورقة مشاركة في: الملتقى الدولي حول " إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة " الذي نظمته: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة ، ص ٧.

٢- معايير اختيار المؤسسات المرشحة للاحتضان ومراحل احتضانها:

٢-١- معايير اختيار المؤسسات المرشحة للاحتضان:

إن مهمة اختيار المؤسسات المراد ضمها إلى الحاضنة تقتضي البحث عن مؤسسات تحمل صفات ريادية وقدرات مميزة لتكون مثال ناجح في الاحتضان. وأهم المعايير المعتمدة في ذلك[٢١]:

- أفكار جديدة وجيدة، تنمو بسرعة (في غضون ثلاث سنوات تقريبا)، وبحاجة فعلا لاحتضان.
- قائمة على الابتكارات والمبادرات التكنولوجية، وإنتاج منتجات عالية الجودة ذات سوق دائمة.
- قادرة على تحقيق التجانس، الترابط والتكامل مع المؤسسات المحتضنة والقائمة.
- تساهم في تأهيل إطارات إدارية وتنمية المهارات الفنية.
- واقعية وقابلية خطة العمل للتحقيق والحصول على التمويل.

الجدول رقم (٠٣): نقاط الاختلاف بين المؤسسات التقليدية والمؤسسات الرائدة (المحتضنة).

المعايير	مؤسسات صغيرة ومتوسطة تقليدية	مؤسسات صغيرة ومتوسطة رائدة
الهدف من المنتج	تطوير وتحسين الأداء فقط	تغيير طريقة الناس في الحياة والعمل
الزبائن	الأقارب والمعارف والمحيطين بالمؤسسة	أو أمر توريد ومناقصات
القيمة المضافة	قيمة منخفضة	قيمة عالية
عمر المنتج	منتج وقتي أو موسمي	منتج دائم
حجم السوق	غير معروف وصغير عادة	معروف وضخم
معدل النمو	مطرد واقل من ١٠ ٪	من ٣٠ ٪ الى٥٠ ٪ أو أكثر
المستهدف من السوق	اقل من ٥٪(في ٥سنوات)	أكثر من ٢٠ ٪ (في ٥سنوات)
الوصول إلى نقطة التعادل	خلال ٤ سنوات على الأقل	خلال سنة ونصف أو سنتين
معدل الربح الصافي السنوي	اقل من ٢٠ ٪	أكثر من ٤٠ ٪

المصدر: عاطف الشبراوي إبراهيم، حاضنات الأعمال مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (ايسيسكو)، المغرب، ٢٠٠٥، ص٤٣.

٢ -٢- مراحل احتضان المؤسسات الصغيرة :

تتم رعاية ومتابعة المشروعات الملتحقة بالحاضنة خلال المراحل المختلفة من عمرها كالتالي[٢٢]:

المرحلة الأولى: مرحلة الدراسة والمناقشة الابتدائية والتخطيط

فمن خلال المقابلات الشخصية بين إدارة الحاضنة والمتقدمين بمشروعاتهم، يتم التأكد من:

- جديّة صاحب الفكرة (أو المشروع)، ومدى انطباق معايير الاختيار على المستفيدين ومشروعاتهم؛
- قدرة فريق العمل المقترح على إدارة المشروع؛
- نوعية وطبيعة الخدمات التي يتطلبها المشروع من الحاضنة وقدرة الحاضنة على توفيرها؛
- الدراسة التسويقية والخطط التي تضمن قدرة المنتج على الدخول للأسواق؛
- الخطط المستقبلية لتوسعات المشروع.

المرحلة الثانية: مرحلة إعداد خطة المشروع، فعلى ضوء نتائج المرحلة الأولى خلال عملية إعداد دراسة جدوى المشروع اقتصادياً وفنياً وتسويقياً، يقوم المستفيد بإعداد خطة المشروع.

المرحلة الثالثة: مرحلة الانضمام للحاضنة وبدء النشاط ، في هذه المرحلة يتم التعاقد مع المشروع، ويخصص له مكان مناسب طبقاً لخطته.

المرحلة الرابعة: مرحلة نمو وتطوير المشروع ، ويتم خلالها متابعة أداء المؤسسات التي تعمل داخل الحاضنة ومعاونتها على تحقيق معدلات نمو عالية من خلال المساعدات والاستشارات من الأجهزة الفنية المتخصصة المعاونة بإدارة الحاضنة، علاوة على المشاركة في الندوات وورش العمل والدورات التدريبية التي تتم داخل الحاضنة بالتعاون مع المؤسسات المعنية.

المرحلة الخامسة: مرحلة التخرج من الحاضنة ، وهى المرحلة النهائية بالنسبة للمشروعات داخل الحاضنة، وتتم عادة بعد فترة تتراوح بين سنتين إلى ثلاث سنوات من قبول المشروع بالحاضنة، وذلك طبقاً لمعايير محددة للتخرج، حيث يتوقع أن يكون المشروع قد حقق قدراً من النجاح والنمو، وأصبح قادراً على بدء نشاطه خارج الحاضنة بحجم أعمال أكبر.

ويقاس نجاح الحاضنات بعدد المؤسسات الجديدة المتخرجة منها خلال

فترة محددة، والتي تستمر في التطور بعد تخرجها لتصبح مؤسسات متوسطة أو حتى كبيرة، وبما تحققه من تشجيع المبادرات وتنمية روح المخاطرة وخلق فرص عمل جديدة مع اجتذاب الصناعات المطلوبة وما ينتج عن ذلك من أرباح مقبولة لمالكيها وعوائد إضافية للحكومة.

كما أظهرت الدراسات الحديثة أهمية استمرار دعم الحاضنة للمؤسسات المتخرجة، لمساعدتها على الدخول في مجال التنافس واستمرار الاستفادة من ترويج المنتجات بتخصيص أجنحة خاصة مجانية في المعارض الوطنية والدولية عمليات وبرامج التشبيك[٢٣]، ومن الدورات التدريبية في الحاضنة.

والشكل الموالي يظهر كيفية عمل حاضنات الأعمال ، ويظهر علاقة الأطراف الخارجية وتأثيرها في آلية عمل الحاضنة من قطاع حكومي و جامعات ومراكز البحث العلمي وكذا القطاع الخاص.

الشكل رقم (٠٦) : نموذج عمل حاضنات الأعمال وتأثير الأطراف الخارجية في آلية عملها

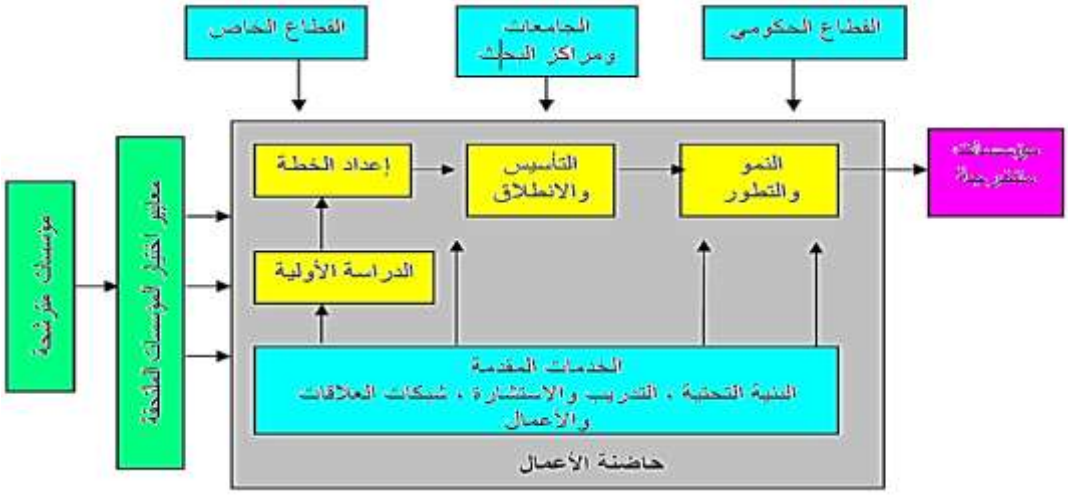

المصدر: أحمد بن قطاف، أهمية حاضنات الأعمال التقنية في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبدعة في الجزائر ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر ، غير منشورة ، تخصص علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية ، جامعة محمد بوضياف المسيلة، ٢٠٠٧/٠٦ ، ص 140.

٢-٣- عوامل نجاح حاضنات الأعمال :

تتفق الدراسات التي أجريت لتقييم عدد من برامج الحاضنات في مختلف دول العالم على تحديد عوامل نجاح الحاضنات في العوامل التالية[٢٤]:

١- مدير الحاضنة : يجب أن تتوفر فيه بعض المهارات بمجال تخطيط الأعمال، والإدارة التسويق.

٢- انتقاء مشروعات الحاضنة : كلما كانت معايير الاختيار واضحة ومحددة ، زادت فرص اجتذاب أفكار تمتلك القدرة على النجاح. وتتباين هذه المعايير فيمكن أن تتضمن امتلاك القدرة على النمو السريع وأن تكون متعلقة بتقنيات متقدمة ، تقديم خطة عمل تفصيلية ومحددة، أن تكون لدى صاحب المشروع المتقدم فكرة مبتكرة أو اختراع ... الخ.

٣- إمكانية الحصول على التمويل :إن المتقدمين عادة للانتساب للحاضنة بحاجة إلى التمويل ومعرفة بدائله المختلفة ، تستطيع الحاضنة جمع معلومات جيدة عن مختلف مصادر وأنواع التمويل البنكي أو المؤسسي والمنح، وصناديق القروض المختلفة وكبار المستثمرين لدستثمرين، وبلورة متطلبات المنسبين والعمل كحلقة وصل بين منتسبيها وبين المولين والمستثمرين الكبار.

٤- خلق فرص النجاح : يمكن تحسين صورة الحاضنة ، من خلال وجود مبنى جديد أو مجدد ، وجود صلات بالمؤسسات المحلية الرئيسية ، وجود صلات جيدة بالصحافة، وعلاقات عامة محلية ، ووجود كل من مدير ناجح على رأس العمل ومنشآت واعدة ومنشآت متخرجة ناجحة.

٥- التقييم والتحسين المستمر : إن الحاضنات بحاجة إلى تقييم عملياتها وأدائها على نحو منتظم، ولا يشمل ذلك مجرد مراقبة الأداء من حيث نمو المنشآت المنتسبة وحسب ، ولكن يشمل أيضا نمو وتطور الشركات بعد تخرجها من الحاضنة.

٦- دعم المجتمع : من الدهم أن تكسب الحاضنات الدعم المعنوي ين القاطنين مكان تواجد الحاضنة.

٣- تطور صناعة الحاضنات في العالم:

بالنسبة للانطلاقة الحقيقية لحاضنات الأعمال فكانت في بداية الثمانينات بالولايات المتحدة الأمريكية ومنذ الثمانينات من القرن الماضي تطور عدد حاضنات الأعمال في العالم بسرعة كبيرة خاصة منذ سنة ١٩٩٥ حسب ما يبينه الشكل رقم (٠٧) :

الشكل رقم (٠٧) : تطور الحاضنات في العالم

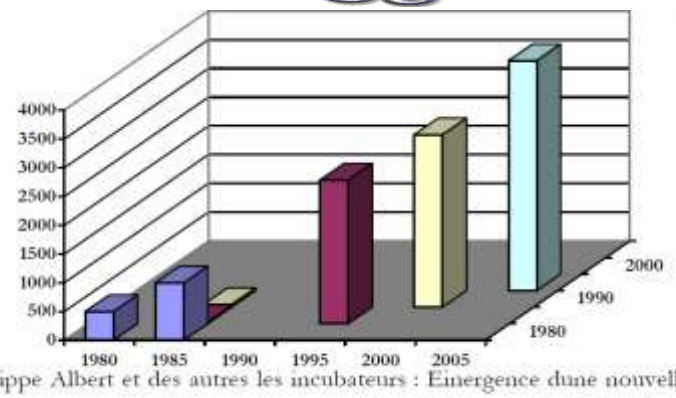

المصـــدر :

- Philippe Albert et des autres les incubateurs : Einergence dune nouvelle industrie rapport de recherche France , Cream sophia antipolis Avril 2002 p 12

نلاحظ من الشكل رقم (٠٧) انتقال عدد الحاضنات من أقل من 100 **حاضنة في** 1980 **إلى حوالي** 200 **حاضنة سنة** 1985 **ليصل إلى** 1000 **في** 1995**وتضاعف هذا العدد** 3 **مرات في** 2000 **(أي حوالي** 3000 **حاضنة) ويقدر عددها في** 2006 **حوالي** 4000 **حاضنة.**

ففي أواخر ٢٠٠٨ تم إحصاء أكثر من ٧٠٠٠ حاضنة أعمال عبر العالم ، في حين كان عددها سنة

٢٠٠٦ لا يتجاوز ٤٨٠٠ حاضنة (*)، وقد أخذت حاضنات الأعمال تتزايد مؤخرا في البلدان النامية

بمساعدة بعض المنظمات الدولية مثل البنك الدولي.[٢٥]

ويرجع هذا التطور السريع لعدد الحاضنات إلى أهميتها في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسهولة تكييف مفهومها وبالتالي انتشارها على المستوى العالمي.

واستمرار المشروعات الصغيرة التي تخرجت من الحاضنات تفوق بكثير (95%**عن تلك التي تم إنشاؤها خارج الحاضنات** .(% 50) **و من أبرز (الأدلة على نجاح هذا القطاع هو سرعة انتشاره في جميع بلدان**

– العالم، حيث بلغ عدد الحاضنات في دول العالم خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠٠١ حوالي (3000) **حاضنة موزعة كالتالي** [٢٦]:

أمريكا الشمالية 1000) **حاضنة (والجنوبية** (400) **وأوروبا الغربية** 800 (**والشرقية** (200) **والشرق الأقصى** .(600) **ويلاحظ للأسف عدم وجود نشاط يذكر لهذا القطاع في إفريقيا والشرق الأوسط حتى عام** 2001.

ثالثا : بعض التجارب العالمية لإقامة حاضنات الأعمال

سوف نستعرض بعض التجارب المتميزة لحاضنات الأعمال في العالم، من دول مختلفة كالتالي:

١- *تجربة الولايات المتحدة الأمريكية:*

تعدّ التجربة الأمريكية من أقدم التجارب العالمية حيث أن مفهوم الحاضنات تم استحداثه وتطويره بشكل أساسي في أمريكا، والتي تعتبر كمثال عن حاضنات ناجحة في الولايات المتحدة الأمريكية[٢٧] :

ففي عام 2008 حققت حاضنات الأعمال المتمركزة في شمال أمريكا ما يلي:

- ساعدت أكثر من 27,000 الشركات المبتدئة، وقدمت عمل بدوام كامل لأكثر من 110.000 عامل، وولدت عائدات سنوية تبلغ أكثر من 19 مليار دولار.

- بالنسبة لموقع الحاضنات في أمريكا: 45 % من الحاضنات تقع في المدن الكبرى؛ و 19 % من حاضنات الأعمال تقع في المناطق الحضرية؛ و 36 % من حاضنات الأعمال تقع في المناطق الريفية.

وتختلف مساحات هذه الحاضنات ما بين ١٢ ألف متر مربع في أكبرها، وتبلغ متوسط مساحتها القابلة للتأجير لأصحاب المشروعات حوالي ٥ آلاف متر مربع، بينما يبلغ متوسط عدد المشروعات التي تلتحق بالحاضنة الواحدة حوالي ٢٠ مشروعاً.

- إسهامات حاضنات الأعمال الأمريكية : خلق فر عمل ٨٤ % ، تعزيز مناخ الأعمال الحرة ٧٧ % ، تسويق التكنولوجيا 54 %، تنوع اقتصادياتها المحلية 48 %، تسريع نمو نلعة المحلية 48 %، الإبقاء على الشركات العاملة في المجتمع 45 %، تشجيع روح المبادرة لدي النساء أو الأقلية 30 %، توليد الدخل 28 % ، رعاية المؤسسات الجديدة 19 % ، تنشيط المناطق المتعثرة 18 % .

أما بالنسبة لخصائص حاضنات الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية بما يلي[٢٨]:

- أكثر من ٨٠ ٪ من الحاضنات لها ارتباطات رسمية أو غير رسمية بالجامعات.

- أكثر من ٩٠ ٪ من الحاضنات توفر مساحات للمكاتب والمصانع، ٥٥ ٪ منها توافر مساحات للمعامل و ٤١ ٪ منها توافر مساحات لنشاط التخزين.

- تهمين منشآت الأعمال القائمة على التكنولوجيا المتقدمة والصناعات الخفيفة على حوالي ٨٠ ٪ من الحاضنات ويتم اختيار العملاء طبقًا لإمكانياتهم في خلق الوظائف وجودة خطة الأعمال وإمكانية النمو السريع للمنشآت الجديدة كما أن الغالبية العظمى من العملاء ٩٦ ٪ أمضوا في الحاضنة فترة تقل عن سنتين و ٨٠ ٪ لديهم أقل من ١٠ موظفين.

٢- التجربة الماليزية :

حرص القائمين على السياسة الاقتصادية في ماليزيا على التنسيق بين السلطات الحكومية من ناحية والقطاع الخاص من ناحية أخرى، وذلك بهدف مساعدة المشروعات الصغيرة الناشئة. [٢٩]

ويرتبط إنشاء الحاضنات التكنولوجية في ماليزيا على الرؤيا التي وضعت لها في الدخول إلى الاقتصاد المعرفي عن طريق هذا النوع من الحاضنات وكذا تنمية قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة، و لقد وضعت الحكومة الماليزية من أجل ذلك خطتان طويلتا الأجل[٣٠] :

الخطة القومية الأولى: ١٩٩٦-٢٠٠٠ ركزت على تنشيط و تنمية الصناعات الصغيرة التي تتوجه لتلبية احتياجات السوق المحلى الماليزي.

لخطة القومية الثانية ٢٠٠٠- ٢٠٠٥ ، وتم فيها اعتماد سياسة التجمعات الصناعية (حاضنات الأعمال)، كما ركزت على تنمية القطاعات الإنتاجية والقطاعات التصديرية في المقام الأول من هذه القطاعات نجد شركات الخدمات المتخصصة، شركات البحث والتطوير، شركات تصنيع المعدات.

وتتميز حاضنات التكنولوجيا في ماليزيا بالتنوع الكبير وهي تشمل أيضا مشاتل التكنولوجيا الماليزية كجامعة ملايا، جامعة بيترا ماليزيا،جامعة كيبايجسان ماليزيا، الجامعة التكنولوجية الماليزية، مركز الحضانة التكنولوجي، حدائق الإبداع التكنولوجي.

وقد تم افتتاح مكاتب إقليمية في جميع أنحاء البلاد، ركزت على تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة ودعمها وفقًا لخطط التنمية الوطنية لتحقيق الرؤية الحكومية (رؤية ٢٠٢٠: نحو مجتمع صناعي). [٣١]

فقد قامت الحكومة الماليزية بإنشاء عدد من المؤسسات المتخصصة التي تقوم بفعاليات كبيرة في اجتذاب الشركات المتعددة الجنسية من أجل نقل التكنولوجيا وتوطينها، ومن أهمها شركة تطوير التكنولوجية الماليزية MTDC التي أنشئت عام ١٩٩٧ ، وهي تقوم باحتضان المشروعات الصغيرة التي تعتمد على مستوى تكنولوجي متطور، فضلا عن تأسيس مؤسسات أخرى تساهم في الترويج التجاري لنتائج البحث العلمي ومنها الشركة الماليزية للتنمية التكنولوجية[٣٢] .

وتحتاج المشروعات الصغيرة إلى تمويل ومساندة الحكومة لها من خلال مركز التكنولوجيا الذكية (centre smart technology UKM-MTDC) الذي تم إنشاؤه في سبتمبر عام ١٩٩٩ ، والذي يعد حلقة وصل بين

الجامعات وبين الصناعة، ويقدم بيئة عمل ملائمة للبحث والتطوير، وتطوير المنتجات وعمليات التوسع بالمشروعات الصغيرة، إذ قام المركز بالتعاون مع الجامعات الماليزية بتقديم خدمات دعم المشروعات الصغيرة في مجالات :

البحث والتطوير والاستشارات الهندسية، تنمية الموارد البشرية، تقديم خدمات التحليل المالي، دعم برنامج إدارة الجودة، نقل التكنولوجيا العالية ، دعم برنامج تنمية عمليات التصنيع.

ومن شروط التعاون ما بين الجامعات والمشروعات الصغيرة الموجودة بالمركز كما يلي[٣٣]:

١- تمنح الجامعة قطعة أرض لمدة ٣٠ سنة، وسوف يقوم مركز تطوير التكنولوجيا الماليزي بأعمال البناء والتنمية والإدارة للمركز، هذا بجانب أن يكون له الحق في إسكان المشروعات الصغيرة التي تعمل في مجال التكنولوجيا المتقدمة.

٢- تحصل الجامعة المخصصة بالمركز على ٥ ٪ من الدخل الخاص.

٣- تملك الجامعة حق التمثيل داخل هذه المشروعات.

٣- *التجربة الصينية* :

في عام ١٩٨٨ بدأت الصين في إعداد برنامج قومي مركزي يعرف بـ " Torch **" للتطوير التكنولوجي ، لذا فإن كل الحاضنات قد تمت دراسة إقامتها وجدواها وتم اختيار مواقع إقامتها وكل تفاصيلها بشكل مركزي ، كما تم تدريب مديري الحاضنات من خلال نفس البرنامج التدريبي في الحاضة الدولية ببكين "IBI"، وأنواع الحاضنات الصينية هي: حاضنات تكنولوجية الأعمال الدولية**

(International Business Incubators, IBI**) ، والتي تعمل على جذب الشركات الكبيرة أو الصغيرة لإقامة المشروعات بالصين من خلال الإقامة في هذه الحاضنة التي يمكن من خلالها التعرف على خصائص مجتمع الأعمال الصيني ، وكذلك استضافة شركات صغيرة تود التعاون مع شركات خارج الصين لمدة قصيرة يتم خلالها تدريب العاملين في الشركة على اللغات وعلى إدارة الأعمال في الخارج، وبذلك يتم رفع مستوى الشركة إلى المستوى الدولي.[٣٤]**

الشكل رقم (٠٨) : نموذج الحاضنة في البرنامج الصيني

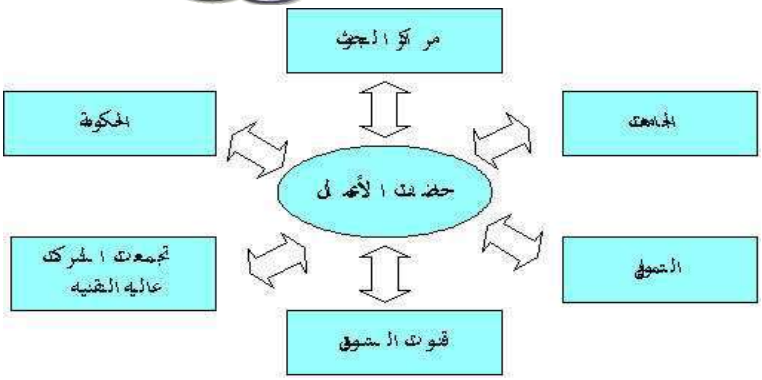

وقد أدى هذا البرنامج الطموح إلى خلق ٥٤ حديقة تكنولوجية خلال التسعينيات. ونجح في إقامة ٤٦٥ حاضنة حتى (أكتوبر 2002) جميعها تقريباً حاضنات تكنولوجية، مما حقق للصين المركز

الثاني في العالم في عدد الحاضنات بعد الولايات المتحدة، وقبل ألمانيا التي كانت تتربع على المركز الثاني بحوالي ٣٠٠ حاضنة. ووصل عدد الشركات التي أقيمت في هذه الحدائق التكنولوجية إلى

٢٠,٧٩٦ من الشركات التي تنتج منتجات عالية التكنولوجيا، يعمل بهذه الشركات حوالي ٢,٥١

مليون شخص، في الغالبية ذوو مؤهلات عالية. وبلغ مجموع دخل هذه الشركات حوالي ١١٥ مليار دولار أمريكي ، ونتج عنها مبلغ ١٣ مليار دولار أمريكي من الضرائب، وبلغت مكاسب هذه الشركات من التصدير لهذه المنتجات التكنولوجية حوالي ١٨,٦ مليار دولار أمريكي.

كذلك تجب الإشارة إلى هيكلة الجامعات الصينية التي تمت من خلال مشروع يطلق عليه "مشروع ٢١١"، وهو مشروع لتطوير مائة جامعة صينية رائدة، وذلك للدخول إلى القرن الواحد والعشرين. ويهدف هذا البرنامج إلى رفع كفاءة هذه الجامعات ووضعها في مكانة رائدة ومتقدمة داخلياً في الصين، وعلى المستوى العالمي خارجياً. وهناك عدد كبير من الجامعات في الصين تمتلك شركات خاصة بها تقوم بتقديم الخدمات وعمل المشروعات خارج إطار الجامعة، مثلاً هناك ٥٧ جامعة في بكين لديها شركات خاصة تمتلك الدولة منها ٣٠ شركة [٣٥] .

٤- *التجربة الفرنسية* :

تعتبر التجربة الفرنسية في ميدان الحاضنات من أقدم التجارب في دول الإتحاد الأوربي والتي تعود إلى حوالي منتصف الثمانينيات، ويقدر عدد الحاضنات في فرنسا بحوالي 200 حاضنة تتوزع على

مختلف المدن الفرنسية، وقد تم حديثاً عام 2001 إقامة مؤسسة

مركزية لتنظيم نشاط هذه الحاضنات تسمى الجمعية الفرنسية للحاضنات (Association France incubation **) وقد قامت بوضع تصنيف جديد لعدة أنواع من التخصصات التكنولوجية التي يتم تبعاً لها تقسيم المشروعات الجديدة وهي:**

- التكنولوجيا الحيوية biotechnologie **: الصحة، الصناعات الغذائية، علوم الحياة ؛**

- تكنولوجيا المعلومات والاتصال: الانترنت، البرمجيات، علم الشبكات الاتصالات، وسائط المتعددة.

- العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، التعليم ، الثقافة ؛

ويوضح لنا الشكل التالي نموذج احتضان المؤسسات المعمول به في فرنسا واهم مميزاته:

الشكل رقم (٠٩) : نموذج احتضان المشاريع الفرنسي

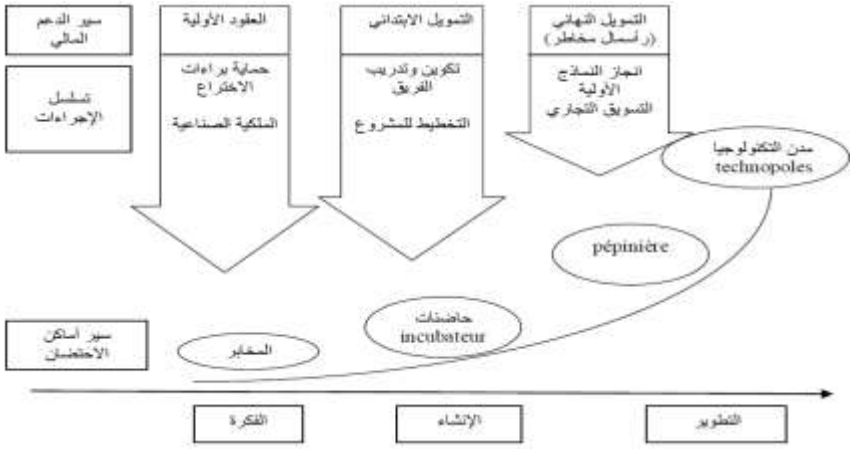

المصدر : www.capintech.com/documents/GTalbotier.pdf

وفي التجربة الفرنسية، تفرق بين نوعين[٣٦]: الحاضنات (incubateurs) **والمشاتل** (pépinière).

النوع الأول : الحاضنات (incubateurs) **: ويعد أولى مراحل انتساب المشروع للحاضنة، إذ تركز الحاضنة في هذه المرحلة على توفير الدعم الفني، والإداري، وكذا التمويل لتشجيع إقامة مشروعات جديدة، بمعنى الحاضنة عبارة عن مركز دعم شامل لا يفي بتخصيص مكان المشروع.**

النوع الثاني: المشاتل (pépinières)**: وهو يوفر حزمة متكاملة من الخدمات الفنية، الإدارية والمالية والاستشارات المتخصصة، إضافة إلى الموقع أو الوحدات التي ستحتضن المشروع.**

وتكون المشروعات التي تم احتضانها بالنوع الثاني، من مخرجات النوع الأول، والتي أثبتت قدرتها على الانتقال من الإطار النظري البحثي إلى

الإطار التطبيقي الفعلي (الوصول إلى مرحلة الإنتاج).

بالإضافة إلى عدد حاضنات الأعمال التي تم ذكرها أعلاه، يوجد في فرنسا ٤١ حديقة تكنولوجية تعمل الآن، وهي مشتركة فيما يطلق عليه الجمعية الفرنسية للحدائق التكنولوجية (association française des technopoles)، هذه الحدائق التكنولوجية موزعة جغرافيا على مختلف المدن الفرنسية، و بالإضافة إلى التوزيع الجغرافي هناك توزيع تخصصي.

٥- *التجربة العربية في مجال الحاضنات* ٣٧:

انتشر استخدام حاضنات الأعمال بالعديد من الدول النامية وكذلك بعض الدول العربية ومنها مصر عن طريق الصندوق الاجتماعي والمملكة العربية السعودية عن طريق جامعة البترول والتعدين والإمارات العربية المتحدة عن طريق برنامج ديجيتال أيديا أوسس، والبحرين بالتعاون مع اليونيدو والكويت عن طريق الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، والجزائر عن طريق المشاتل[٣٨] .

وفي الواقع ما زالت التجربة العربية حول الحاضنات في بدايتها، وما زال انتشار هذا القطاع والاهتمام به محدودا بالرغم من أهميته في خلق فرص العمل ونقل وتطوير التكنولوجيا وفي توسيع قاعدة المشروعات الصغيرة وتقوية فرصها في النجاح والاستمرار وقد بدأ الاهتمام بالحاضنات يتزايد في العقد الأخير خاصة في مصر وتونس والجزائر والمغرب والبحرين والأردن والسعودية.

٥-١- *التجربة الجزائرية في حاضنات الأعمال* :

نظرا لحداثة ظهور فكرة حاضنات الأعمال في العالم، ونتيجة للنجاح الكبير والملموس الذي حققته في دعم ترقية وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصا في الدول المتقدمة، بالإضافة إلى النجاح

الذي حققته الحاضنات التقنية في الدول النامية والدول العربية، التي أخذت بمفهوم حاضنات الأعمال في زيادة ورفع نسب نجاحا لمشاريع الصغيرة ، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية ، فقد ارتأت الجزائر أن تأخذ أيضا بهذا المفهوم الجديد سعيا منها إلى تنمية ثقافة العمل الحر ودعم ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يمثل أهمية إستراتيجية قصوى في ظل الظروف الحالية.

وفي هذا الإطار سعت الجزائر ممثلة في وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية إلى وضع الأطر القانونية والتشريعية

والتنظيمية اللازمة لإنشاء وإقامة حاضنات الأعمال على شكل محاضن ومشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل.

وقد تمثل هذا الإطار القانوني في المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في ٢٥ فبراير٢٠٠٣ والذي يتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات ، والمرسوم التنفيذي رقم ٠٣-٧٩ المؤرخ في 25 فبراير 2003 والذي يتضمن القانون الأساسي لمراكز التسهيل، وتجدر الإشارة إلى أن المشرع الجزائري، بناءا على المشرع الفرنسي، قد ضمن مفهوم المحاضن في المشاتل، على الرغم من تمييز العديد من الباحثين والتشريعات بينهما، مما أدى إلى غموض في مفهوم حاضنات الأعمال.

وعلى ضوء المرسومين السابقين يتضح لنا أن التجربة الجزائرية في إنشاء الحاضنات ترتكز على إنشاء مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل.

٥-٢- *التجربة المصرية* :

التجربة المصرية في مجال الحاضنات أكبر وأقدم تجربة في الدول العربية. وقامت هذه التجربة بفضل دور صندوق التنمية الاجتماعية في مصر ، وإنشاء الجمعية المصرية لحاضنات المشروعات الصغيرة في جويلية ١٩٩٥ (*)، والتي كانت تهدف أساسا إلى :

- نشر وتنمية ثقافة العمل الحر ودعم إنشاء المشروعات الصغيرة بكافة أنواعها عن طريق وضع آليات تسمح بتقديم كافة الخدمات الاستشارية ، فنية إدارية، تمويلية وتسويقية عن طريق حاضنات الأعمال؛

- إنشاء وإقامة وإدارة حاضنات الأعمال والتجمعات التكنولوجية والعلمية والصناعية والإشراف على إعداد وتكوين الكفاءات البشرية في مجال الحاضنات.

- الإشراف على برامج التعاون مع الهيئات الدولية في مجال الحاضنات.

الشكل رقم (١٠): منهجية عمل الجمعية المصرية لحاضنات الأعمال

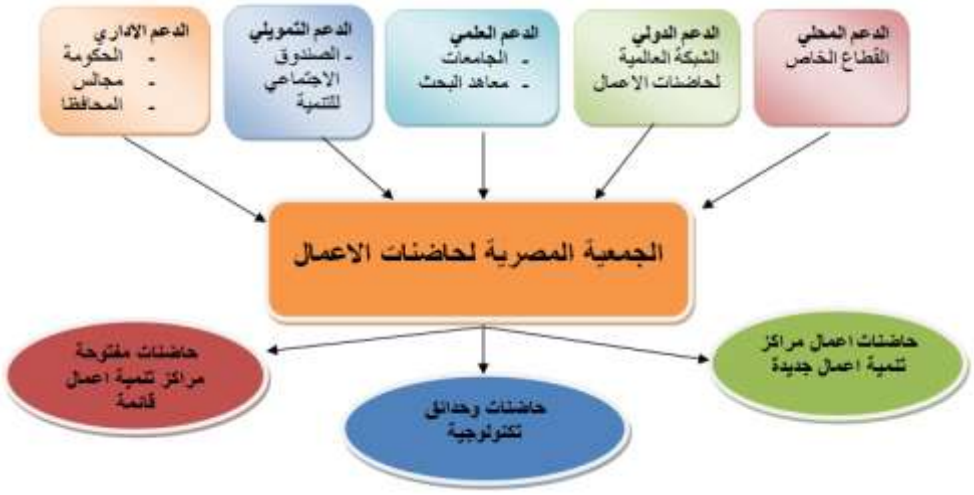

المصدر : أحمد يونس درويش ، التجربة المصرية في إنشاء الحاضنات ، ملتقى تنمية الموارد البشرية ، صندوق تنمية الموارد البشرية ، متاح على الموقع : www.hrdfsa.com.ws3p2.ppt

وتصنف الحاضنات المقامة في جمهورية مصر العربية بتنوعها (*)، وذلك كما يأتي:

١. حاضنات معتمدة على التكنولوجيا البسيطة لتقديم الخدمات أو التصنيع الخفيف.

٢. حاضنات تعتمد على المشروعات ذات المعرفة والمعلومات مثل حاضنة المنصورة وتلا وأسيوط (حاضنات للصناعات العادية والحرفية المميزة ذات الجودة العالية).

٣. الحاضنات التكنولوجية القائمة بالقرب من الجامعات والمراكز العلمية والتكنولوجية أو داخلها منها حاضنة التبين وجامعة المنصورة.

٤. حاضنات متخصصة بالمعلوماتية والتقنية الحيوية في مدينة مبارك بالإسكندرية.

وتستوعب الحاضنة الواحدة بحدود ٤٠ مشروعاً، تستمر لمدة ٣ سنوات ثم تتخرج مع وجود علاقة انتساب لمساعدة المشروعات بعد تخرجها من الحاضنة. وتشير الإحصاءات إلى أنه سينتفع بحدود ٥٢٠ منتسب من خدمات الحاضنات حتى عام ٢٠٠٦. وقد أخذ الصندوق الاجتماعي لتنمية حاضنات الأعمال والتكنولوجيا على عاتقه تمويل تلك المشاريع في إطار الحاضنة وذلك نتيجة لارتفاع تكاليف

إقامة المشروعات فإن الحاضنة ستوفر ذلك التمويل مبدئياً، فضلاً عن توفيرها لأشكال الدعم الأخرى إلى أن تتمكن المشروعات من الاعتماد على نفسها ذاتياً[٣٩].

رابعا : مساهمة حاضنات الأعمال في تنمية الاقتصاديات المحلية

تلعب حاضنات الأعمال عدة أدوار متباينة مبنية على الدور الأساسي، من خلال كونها وسيلة لدعم المشروعات الجديدة حيث أثبتت نجاحاً كبيراً في رفع نسب نجاح هذه المشروعات الناشئة.

١- دور حاضنات الأعمال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والصناعية:

أشارت تقارير الجمعية الأمريكية للحاضنات إلى أن معدلات نجاح واستمرارية للمشروعات الجديدة المقامة داخل الحاضنات وصلت إلى ٨٨ %مقارنة بنسبة النجاح التقليدية المنخفضة لهذه المشروعات بصفة عامة . وهذا نتيجة للدور الذي يمكن للحاضنة أن تلعبه ، ومن ذلك[٤٠]:

١-١- تشجيع خلق وتنمية المشروعات الصغيرة الجديدة :

إن دعم المشروعات الناشئة الجديدة ورفع فرص نجاحها هي الوظيفة الأولى للحاضنات، وتتم من خلال توفير جميع أنواع الدعم المالي والإداري والتسويقي، ورعاية المشروعات الجديدة في مرحلة البدء والنمو، وتسهيل بدء المشروع، والتوصل إلى شبكة دعم مجتمعي، وإقامة مجموعة من الخدمات الداعمة والمتميزة مثل الجودة وقاعدة للمعلومات الفنية والتجارية ووحدات للاختبارات والقياس لخدمة المشروعات داخل وخارج الحاضنة.

ويمكن للحاضنات تقديم هذه الخدمات للمشروعات التي تنفذ بداخلها أو تلك المنتسبة إليها من خارج الحاضنة .كذلك تقيم الحاضنة خدمات للمشروعات المحيطة بها عن طريق ربط المؤسسات والجهات المختصة بالمشروعات الصغيرة بها، والعمل على تنميتها والتسويق للمنتجات والخدمات التي تقدمها، وأيضاً من خلال تبني المشروعات القائمة على التكنولوجيا والمرتبطة بالجامعات ومراكز البحوث، والعمل على تغذية المشروعات الصغيرة الوليدة في موقعها .

١-٢- تحقيق النمو في المحيط الداخلي والخارجي للمؤسسة :

تعمل حاضنات الأعمال على تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحقيق نموها داخليا وخارجيا.

١-٢-١- عمليات تحقيق النمو في المحيط الداخلي للمؤسسة :

يشمل الابتكار والتطوير المتعلق بالمنتجات ، إدخال منتجات أو خدمات جديدة أو محسنة، ثبت نجاحها تجاريا، كما يشمل تجديد وتوسيع مجموعة المنتجات و الخدمات و الأسواق اللازمة لها.

أما الابتكار والتطوير في العمليات والأساليب، فيتصل باستغلال أو تطوير عملية أو أسلوب في الإدارة أو الصناعة أو التوزيع، أما الابتكار والتطوير في مجال التنظيم، فهو الاستغلال الناجح

للأفكار الجديدة التي تزيد من كفاءة الإدارة، وكفاءة استخدام الموارد البشرية ويعنى هذا النوع من الابتكار بإدخال تغيرات على الإدارة، وتنظيم العمل، و ظروف العمل، ومهارات القوى العاملة.[٤١]

وفي دراسة كندية فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تسجل مستوى أداء عالي، من بين ٥٠ مؤسسة نجد ٣٤١ عامل يشاركون في نشاطات البحث والتطوير بمعدل ٦,٨ فرد بكل مؤسسة، وأن ٤٠ % منهاتفكر في تدعيم نشاط البحث و التطوير في السنوات الآتية وتخصص لذلك أكثر من ١٠ % من رقم أعمالها ، وتوصلت الدراسة كذلك أن البحث والتطوير هو نشاط يتم في شكل فرق .[٤٢]

١-٢-٢- عمليات تحقيق النمو في المحيط الخارجي للمؤسسة :

توصل مسح ميداني أن المؤسسات التي تسعى إلى الابتكار والتطوير تملك القدرة على تحسن أداء عملها، بالنفاذ إلى الأسواق جديدة، وزيادة حصتها في السوق، وزيادة أرباحها. أما الفرق في القدرة على المنافسة بين المؤسسات المبتكرة، فيرجع إلى فروق قدرتها الابتكارية وفي معدل هذا الابتكار. وهكذا تؤثر القدرة الابتكارية لأي مؤسسة على قدرتها التنافسية في السوق .[٤٣]

وفي هذا السياق تقوم الجامعات بإفادة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بطرق عديدة ففي جورجيا مثلا تم إنشاء مركز تطوير التكنولوجيا المتقدمة في عام ١٩٨٠ مهمته المحورية هي تقديم المساعدة في نشر التكنولوجيا على المستوى التجاري بغرض زيادة انتقالها إلى السوق .

وتؤيد التجربة الأكاديمية هذه الفكرة فحوالي نصف المؤسسات التي تخرجت من رحم مراكز الأعمال التجارية والتكنولوجية في ألمانيا عام ١٩٩٠ (٤٠٠٠ مركز) كانت قد نشأت من جهود جامعية، ويوضح النموذج الألماني أيضا من الأهداف الأساسية لحاضنات التكنولوجية نقل الخبرة إلى

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مراكز البحوث التطبيقية والجامعات أيضا. [٤٤]

١-٣- تنمية المجتمع المحلي :

تنمية وتنشيط المجتمع المحلى المحيط بالحاضنة، من حيث تطوير وتنمية بيئة الأعمال المحيطة

بها، وإقامة مشروعات في مجالات تنمية هذا المجتمع المحيط، وجعل الحاضنة نواة تنمية إقليمية

ومحلية، ومركزاً لنشر روح العمل الحر لدى جموع الشباب والراغبين للالتحاق بسوق العمل.

وفي دراسة عن التأثيرات التي نتجت عن إقامة الحاضنات التكنولوجية في البرازيل، وخاصة تقييم الأثر الاجتماعي ودورها في تنمية المجتمع ونوعية رجال الأعمال الذين تخرجوا من الحاضنات، والتي يرجع تاريخ إنشاء أول حاضنة فيها إلى عام 1984، حيث توضح الدراسة

التي أجريت على 62 حاضنة، وهي الحاضنات العاملة فعلياً في البرازيل، أن الشركات المقامة داخل الحاضنات ينقسم أصحابها من حيث النشأة إلى أربعة أقسام[٤٥] :

٣٣ % من هذه المشروعات أقامها أفراد تركوا شركات القطاع الحكومي،

٣٣ % من هذه المشروعات أقامها أفراد أعضاء هيئة التدريس وطلاب عاملون بالجامعات،

17 % من هذه المشروعات أقامها أفراد خرجوا من القطاع الخاص البرازيلي،

17 % من هذه المشروعات أقامها أفراد جاءوا من الشركات التي رعتها واحتضنتها الحاضنات من قبل وتركوها لإقامة مشروعات خاصة بهم (spin-off).

من خلال هذه الإحصائيات يمكن استخلاص الدور التنموي الحيوي الذي تقوم به الحاضنات، من حيث الإسراع بدمج وإعادة إدخال الأفراد في مشروعات من خلال تأثيرها كعامل مساعد وحافز لإقامة المشروعات، وخاصة تلك المشروعات المبنية على التكنولوجيات العالية.

١-٤- دعم التنمية الاقتصادية :

تستطيع الحاضنة تمكين المدينة أو الأقاليم التي تقام فيها من تحقيق معدلات عالية لإقامة أنشطة اقتصادية جديدة، بالإضافة إلى تحقيق

معدلات نمو عالية للمشروعات المشتركة بالحاضنة، وذلك من خلال العمل على تسهيل توطين وإقامة عدد من المشروعات الإنتاجية أو الخدمية الجديدة في هذا المجتمع، هذه المشروعات الجديدة تعتبر في حد ذاتها إحدى أهم ركائز التنمية الاقتصادية لهذا المجتمع، حيث أن هذه الشركات تقوم بدفع الضرائب والرسوم، وتنشيط عمليات الإنتاج والتصدير والتوريدات، وكلها عمليات تدر موارد مالية على ميزانيات الدول وتفيد من ثم المجتمع .ونذكر مثالاً على هذه التنمية الاقتصادية للمجتمعات، تجربة ولاية ميريلاند الأمريكية، حيث أقامت الولاية شبكة من الحاضنات تتكون من ست حاضنات مختلفة التخصصات، بدأ العمل في أحدثها في ديسمبر عام 2000 وبعد أقل من عام على بدء تشغيل هذه الشبكة، كانت المشروعات التي تمت إقامتها من خلال هذه الحاضنات قد أدت إلى إضافة مبلغ 96 مليون دولار أمريكي إلى خزانة الضرائب في الولاية .وتقدر القيمة الكلية لفرص العمل التي تستطيع أن تخلقها هذه الشبكة حوالي 2400 فرصة عمل جديدة ودائمة للمواطنين داخل الولاية.

١-٥- *دعم التنمية الصناعية والتكنولوجية:*

تركز الحاضنات التكنولوجية على رعاية وتنمية الأفكار الإبداعية والأبحاث التطبيقية، والعمل على تحويلها من مرحلة البحث والتطوير إلى مرحلة التنفيذ، من خلال إقامة مشروع صغير[٤٦]، وتعظم بذلك دور المشروعات الصغيرة التكنولوجية كأحد أهم آليات التطور التكنولوجي من حيث قدرتها الفائقة على تطوير وتحديث عمليات الإنتاج بشكل أسرع وبتكلفة أقل كثيراً عن الشركات الضخمة ذات الاستثمارات العالية، وإقامة حاضنات تكنولوجية متخصصة في قطاعات محددة تعمل على تسهيل نقل وتوطين التكنولوجيا الحديثة والمتطورة، والتركيز على تنمية تكنولوجيات هذه القطاعات، ومثال على ذلك إقامة حاضنات للمشروعات المتخصصة في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتنشيط قطاع تكنولوجيا

المعلومات والاتصالات بأحد الأقاليم، هذه الحاضنة تعمل على "تفريغ "عدد من المشروعات الجديدة المتطورة في هذا القطاع، كذلك لجميع القطاعات التكنولوجية المتطورة مثل تكنولوجيا المواد الجديدة والتكنولوجيا الحيوية (Bio-technology) ...الخ .

وتذكر الإحصائيات أن 27 % من مجموع حاضنات الأعمال بالولايات

المتحدة الأمريكية ترتبط بالجامعات والمعاهد التعليمية، بينما تصل هذه النسبة بالصين إلى أكثر من 95 %، فالحاضنة تلعب من خلالها الدور المحوري كقناة ربط بين الصناعة والبحث العلمي ، مثلما يبرزه الشكل الموالي:

الشكل رقم (١١) العلاقة الترابطية بين الحاضنات والجامعات

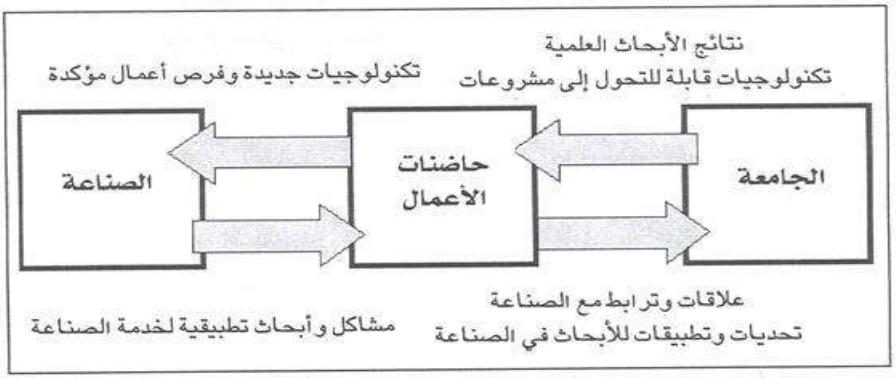

Source : Patrick Crehan "Incubation Services" 8th Science Week, 17 December 2002, Amman, Jordan.

١-٧- *دعم وتنمية الموارد البشرية وخلق فرص عمل* :

تنمية مهارات وروح العمل الحر والقدرة على إدارة المشروع تمثل أهم تأثيرات وجود حاضنات الأعمال في أي مجتمع، بالإضافة إلى العمل على خلق فرص عمل دائمة /غير دائمة، مباشرة / غير مباشرة من خلال الشركات التي تساعد الحاضنات في إقامتها وتنميتها. وتذكر الإحصائيات أن ٧٥ % من فرص العمل في الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1979نتجت عن ١٠ % من المؤسسات الصغيرة، ومثال آخر يوضح أنه قد تم خلق 26 ألف فرصة عمل جديدة من خلال 78حاضنة مشروعات فقط في دول مثل جمهورية التشيك، واستطاع برنامج حاضنات المشروعات في خلق 440 شركة ومؤسسة جديدة ناجحة.[٤٧]

كذلك أوضحت دراسة حديثة أجرتها منظمه التنمية والتعاون الاقتصادي، أن هناك مليار وظيفة جديدة سوف يتم خلقها في الفترة ما بين عام 1995 وعام 2005، وسوف تكون من نتاج الشركات الصغيرة فقط .بينما تظهر هذه الدراسة أن غالبية هذه الشركات من المشروعات منخفضة التكنولوجيات، نجد أن أعلى معدلات النمو الاقتصادي والقيمة المضافة تميل إلى صالح المشروعات التكنولوجية، والتي سوف تشكل مصدراً رئيسياً من مصادر النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل في الألفية الثالثة .

١-٨- دعم الإنتاج الفكري:

في عصر العولمة والتحول من الاقتصاد الصناعي إلى اقتصاد المعرفة، أضحى للمنتجات الفكرية دوراً كبيراً في أي عملية لبناء إستراتيجية تنموية مستدامة، إذ يعد رأسمال الفكري أحد العوامل الإنتاجية الرئيسية، وفي هذا الإطار يشير عالم الإدارة الشهير "بيتر دراكر"، أن المعرفة أضحت الآن أحد عوامل الإنتاج، مثلها مثل رأس المال والعمل[٤٨] .

وقد زادت أهمية المعلومات بوصفها السلع والمعرفة كعنصر أساسي من عوامل الإنتاج، بالإضافة إلى العمل ورأس المال، وما برحت أن أصبحت القوة الدافعة للتنمية الاقتصادية الوطنية والعالمية.

إن احتضان المؤسسات جاء نتيجة الإدراك أن الابتكار وروح المبادرة كانت محدودة في بيئة الشركات النمطية، إضافة لكون المشاريع المنجزة التي بدأت تفقد قدراتها و أفضل مواهبها وأفكارها الابتكارية تركت لبدء أعمال تجارية أخرى، فحاضنات الأعمال تشكل امتدادا منطقيا لإدارة المعرفة

والابتكار والبحث والتطوير، ووسيلة للربح من رأس المال الفكري، وزيادة الميزة التنافسية.

الشكل رقم (١٢): يوضح برنامج منظومة الأعمال والمعرفة

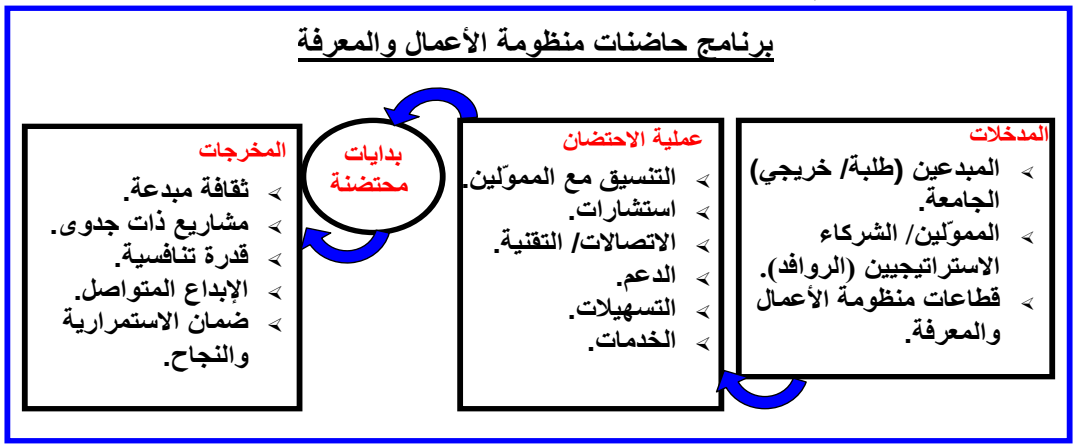

المصدر: هالة القبلي، حاضنات الأعمال، جامعة الملك فهد بن عبدالعزيز، منظومة المعرفة والأعمال، ١٤٢٧هـ، ص٥.

وفي الواقع فقد قيل أن الميزة التنافسية المستدامة هي الابتكار المستمر، والحاضنات بمختلف أنواعها هي شرط لا غنى عنه في ثورة الـ dot.com (الانترنت) ، لبدء المشاريع الناجحة، وكان ينظر إليها باعتبارها واحدة من العديد من الطرق للاستفادة من المعرفة المتاحة من اجل إتاحة الفرصة لتسريع عمليات الابتكار.[٤٩]

١-٩- تفعيل دور الجامعة في التنمية المحلية :

لقد تم إنشاء حاضنات الأعمال المرتبطة بالجامعة (أو ما يسمى بحاضنات الأعمال الجامعية) قصد خلق دور جديد و حساس لها يساهم في التنمية الاقتصادية، فعلاوة عن الأدوار التقليدية للجامعة (التعليم العالي، البحث العلمي، ...)، فقد تقوم الجامعة بتوفير فرص استثمارية و تشغيلية لمخرجاتها النهائية و على رأسها البحث العلمي عن طريق هذا النوع من الحاضنات.

والهدف من هذا النوع هو "تبني" المبدعين والمبتكرين وتحويل أفكارهم ومشاريعهم من مجرد نموذج مخبري إلى الإنتاج والاستثمار، من خلال توفير الخدمات والدعم والمساعدة العملية للمبتكرين في سبيل الحصول على المنتج الذي يخلق قيمة مضافة في اقتصاد السوق ، وذلك من خلال[٥٠]:

- **احتضان الأفكار المبدعة والمتميزة للشباب.**
- **المساهمة في توفير الفرص المستمرة للتطوير الذاتي.**
- **الارتقاء بمستوى التقانة والتأهيل المستمر في مجال تقانة المعلومات والاتصالات** (ICT).
- **ضمان الاستفادة الفعالة من الموارد البشرية الخلاقة.**
- **المساهمة في صنع المجتمع المعرفي المعلوماتي.**
- **توليد فرص عمل للشباب والشابات.**
- **تسويق المخرجات العلمية والتقنية المبتكرة.**
- **منع هجرة الأدمغة وتوطين التقانة.**

٢-أهمية بناء حاضنات أعمال عربية مشتركة:

لا يخفى على أحد أن الدول العربية مجتمعة تتملك قوة مالية، وعلمية وبشرية تهيئها لأن تكون في مصاف الدول المتقدمة إذا تم استغلال هذه الموارد أحسن استغلال.

ولقد أولت اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية (١٩٦٤) صيغة المشروعات المشتركة اهتماما واضحاً في إطار عمليات التكامل العربي حيث نصت الفقرة (ج) من مادتها التاسعة على " تنسيق الإنماء الاقتصادي و وضع برامج لتحقيق مشاريع الإنماء العربية المشتركة "، و يميل فريق هام من المحللين الاقتصاديين إلى النظر إلى صيغة المشروعات العربية المشتركة على أنها من أهم أدوات السياسة الاقتصادية العربية المشتركة المؤدية إلى

تحقيق الأهداف التكاملية ، و ذلك بما تتيحه من إمكانيات التخصص والتركيز وإعادة هيكلة التقسيم العربي للعمل [٥١].

ولكي لا نقدم حلول نظرية للتكامل العربي في مجال الحاضنات، نعلم جميعاً أن التكامل الاقتصادي على غرار النموذج الأوروبي يحتاج إلى وقت وجهد كبيرين من الدول العربية، فالإتحاد الأوروبي ليس وليد الساعة بل هو سنوات من المفاوضات والاتفاقيات، والعمل المتواصل لعدة سنوات حتى تكلل بهذا الصرح الاقتصادي القوي، و لكن يمكن تفعيل ما يسمى بالتكامل القطاعي على المدى القصير، أي التكامل على مستوى مجالات معينة، فحاضنات الأعمال هي أحد القطاعات التي يمكن للدول العربية أن تشترك وتتعاون فيها، كما أنه يمكننا الاستفادة من التجربة الأردنية والمصرية بصفتها التجارب الأولى في هذا المجال وغيرها من التجارب العربية في إطار تجربة عربية مشتركة تستفيد من منافعها وتتجنب الوقوع في مطبات التجارب العربية السابقة في هذا المجال، إضافة إلى الاستفادة من الكوادر الفنية العربية من علماء وخبراء عرب في هذه التجربة التعاونية،

وخلق فرص استثمارية للمؤسسات العربية، ومن بين التجارب الدولية للتعاون على مستوى حاضنات الأعمال التجربة الأمريكية – اليابانية وهي حاضنة لمنشآت الأعمال الطبية وتكنولوجيا الأجهزة الطبية المتقدمة، وهي ثمرة تعاون بين مركز فورت ورث (Fort Worth) لتكنولوجيا الأجهزة الطبية، ومنظمة التجارة الخارجية اليابانية، كما قامت هذه الحاضنة بتكوين تحالف إستراتيجي مع حاضنة أعمال تكنولوجيا إسرائيلية في يونيو عام ٢٠٠٠ .[٥٢]

وهنا يجب التأكيد نؤكد على أهمية دور حاضنات الأعمال في دعم التطور الإقتصادى العربي عامة والبحث العلمي خاصة لما لها من دور في استيعاب البحوث العلمية، ونقلها من الأدراج والعقول إلى الواقع الإنتاجي، وتوفير مجالات لعمل الرأسمال الفكري العربي من علماء وخبراء و تقنيين من خلال تحويل أفكارهم إلى مشاريع، أو تشغيلهم على مستوى إدارة البحث و التطوير في المشاريع المحتضنة، بالإضافة إلى تحويل طريق أفكار العلماء العرب إلى بلادهم للاستفادة منها، مع توفير البيئة الضرورية و الملائمة لاستيعاب هذه العقول، وحتى نتمكن من تفعيل دور حاضنات الأعمال في مجال البحث العلمي في العالم العربي لابد لنا من ضرورة تهيئة الظروف المادية والبشرية عن طريق زيادة الإعتمادات المخصصة للبحث العلمي والعلماء، وسن التشريعات اللازمة لإنشاء حاضنات الأعمال على

مستوى الجامعات، ورغم أن حاضنات الأعمال كفكرة موجودة في عديد من الدول العربية ، إلا أنه ليس لديها أي دور يذكر في عملية التنمية، مما يحتم علينا توفير البيئة التشريعية و القانونية التي تعطي لهذه الحاضنة دور أكبر في العملية التنموية، ولابد من نشر الوعي في أوساط المستثمرين ورجال الأعمال للمبادرة في الاستثمار بهذه الحاضنات، مع الاستفادة من الكفاءات العربية المحلية والمهاجرة من خلال إنشاء حاضنات أعمال عربية و دولية، والاستفادة من ثورة المعلومات من أجل المساهمة في بناء مؤسسات تكنولوجية عربية تساهم في دفع عجلة التنمية المستدامة العربية، وحتى نبدأ من حيث انتهى الآخرون يمكننا وضع برامج عربية مشتركة على غرار التجربة الأوربية في برنامج ESPRIT (European Strategic Programme for Research and Development in Information Technology) للإستفادة من الكفاءات العربية على مستوى واسع، مع التركيز على ضرورة تحديد مجالات عمل الحاضنات التي ستقام بالدول العربية وتحديد أولويات المجالات التي تفيد عالمنا العربي، والاهتمام بشكل كبير بمجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، والتكنولوجيا الحيوية، بالإضافة إلى الطاقات المتجددة، وتقنيات وآليات تحلية المياه، مع الاهتمام البالغ بتكنولوجيا تدوير النفايات، والتكنولوجيا الزراعية التي تلائم البيئة العربية .[٥٣]

خلاصة :

في الواقع لا يوجد أي خلاف حول أهمية المؤسسات الصغيرة في التنمية ولا حول ضرورة ترقيتها وتطويرها لتلعب دورها كاملا غير منقوص، وأمام المشاكل التي مازالت تعاني منها في الدول العربية أصبح من الضروري إيجاد السبل والآليات الملائمة لدعمها وتمكينها من المنافسة محليا و دوليا، وتعد حاضنات الأعمال إحدى الآليات التي أثبتت جدواها وأهميتها في مرافقة ودعم وتطوير المؤسسات الصغيرة، وهو ما سعينا إلى إبرازه ، حيث تم التوصل إلى أن:

- حاضنات الأعمال هي: منظمات تنموية تتوفر على حزمة متكاملة من الخدمات وتعمل في مجال استقبال ورعاية المشروعات الناشئة التي لا تملك كل الوسائل اللازمة لمواجهة متطلبات الإنشاء والتشغيل خلال مراحل الإعداد والسنوات الأولى من عمرها.
- تعد حاضنات الأعمال الآلية الفاعلة في الدعم والمرافقة المبتكرة في

الآونة الأخيرة ، باعتبارها تقدم كافة الخدمات المتعلقة بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

- تساهم حاضنات الأعمال في في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والصناعية بالدول النامية.

وحتى يمكن تفعيل دور "حاضنات الأعمال" في تحقيق أهدافها على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، وبالنظر للتجارب الناجحة في هذا المجال، نقدم التوصيات التالية:

- اختيار المنشآت المنتسبة وفقا لخبرة أصحابها وكفاءتهم ، والإمكانية التسويقية لمنتجاتها ، وتكاملها مع بقية المنشآت المنتسبة للحاضنة؛

- تفعيل دور حاضنات الأعمال، في عملية التنمية، وذلك من خلال توفير بيئة تشريعية وقانونية تعطي لهذه الحاضنات دورا أكبر في العملية التنموية.

- نشر الوعي في أوساط المستثمرين ورجال الأعمال، للمبادرة في الاستثمار بهذه الحاضنات.

- الاستفادة من الكفاءات المحلية والمهاجرة من خلال إنشاء حاضنات أعمال، والاستفادة من ثورة المعلومات، للمساهمة في بناء مؤسسات صغيرة تساهم في دفع عجلة التنمية المستدامة.

- التركيز على أن تكون المنشآت المنتسبة للحاضنة متخصصة في نفس المجال ، وذلك للاستفادة القصوى من التعاون بين المنشآت المنتسبة للحاضنة.

- التواصل الجيد للحاضنة (محليا ودوليا) مع غيرها من الحاضنات وتسهيل تواصل المنشآت المنتسبة لها مع المنشآت ومقدمي الخدمة وموفري البنية التحتية خارج الحاضنة نفسها .

وأخيرا دعم التكامل والتعاون العربي في مجال حاضنات الأعمال، والاستفادة من تجارب الدول الناجحة ، وتجنب الوقوع في مطبات التجارب العربية السابقة في هذا المجال.

قائمة المراجع :

١. [١] عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع ، 2001، ص13 .

٢. [١] قوت القلوب ، تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية إستراتيجيات، مهارات، أدوار ، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة ، الطبعة الأولى، مصر ، ٢٠٠٠ ، ص ١٦١.

٣. [1] حوتية عمر ولعمى أحمد ، " فعالية التسيير للجماعات المحلية كمدخل لمواجهة تحديات التنمية المحلية (مع الإشارة لبعض التجارب الدولية) "، الملتقى الدولي حول التنمية المحلية ، الحكم الراشد وواقع الاقتصاد الوطني ، يومي ١٨ و ١٩ آفريل ٢٠٠٥ ، المركز الجامعي مصطفى اسطمبولي بمعسكر ، الجزائر .
٤. [1] طاشة بومدين ، " الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرا ت الإدارة المحلية في الجزائر"، ورقة بحث مقدمة إل الملتقى الوطني حول: " التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات "، جامعة الشلف، 17 ديسمبر ٢٠٠٨ ، ص ٢.
٥. [1] سمير زهير الصوص ، بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة المتوسطة – نماذج يمكن الاحتذاء بها في فلسطين ، مكتب محافظة قلقيلية ، فلسطين ، ٢٠١٠ ، ص.٧.
٦. [1] ٥ تحديات تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة أبرزها التسويق والتصدير، الموقع: http://www.aleqt.com/2012/09/22/article_695047.html
٧. [1] عبد الله امحمد شامية ، ورقة مقدمة للندوة العلمية حول: المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا ، والتي نظمها مركز بحوث العلوم الاقتصادية وجامعة قار يونس خلال الفترة ٧-٨ /٢٠٠٦/٦ ، ليبيا .
٨. [1] سمير زهير الصوص ، مرجع سبق ذكره.
٩. [1] فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد ، الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة ، 2004 ، ص٨٥.
١٠. [1] صالح صالحي ، "التحديات المستقبلية للاقتصاديات المغاربية في مجال الشراكة مع الاتحاد الأوروبي" ، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، العدد ٢٠٠٣/٢ ، ص ص : ٣٧- ٣٩.
١١. [1] محمد الأسود ، دراسة حول مشروع حاضنات الأعمال والابتكار التقني وآليات تنفيذه ، متاح على الموقع : www.abegs.org/sites/Upload/DocLib3/6082engmohamed.ppt
١٢. [1] زكريا الدوري، واحمد علي صالح، إدارة الأعمال الدولية– منظور سلوكي واستراتيجي– دار اليازوري للنشر، عمان، ٢٠٠٩ ، ص ٤١١.
١٣. [1] وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، دراسة منهجية ل: هنادي المباركي و مايكل بوسلر من كلية ريتشارد ستوكتون الأمريكية .. (حاضنات الأعمال) أداة إستراتيجية للتنمية الاقتصادية ، ورد في جريدة أخبار الكويت ، تاريخ : ٢٠١٣/٠٣/١٠ ، الموقع : http://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2297384&language=ar
١٤. [1] محمد الحناوي، وآخرون، حاضنات الأعمال، الدار الجامعية، الإسكندرية ، ٢٠٠١ ، ص ٢٧ .
١٥. [1] عتياني رنا احمد ديب، حاضنات الأعمال كآلية لدعم مؤسسات الاعمال الصغيرة في عصر العولمة، مجلة روسيكادا، العدد ٢، جامعة سكيكدة، الجزائر، ديسمبر، ٢٠٠٤ ، ص ٥٤.
١٦. [1] المكتب الإقليمي للدول العربية ، " تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003م"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المطبعة الوطنية، عمان، الأردن، ٢٠٠٣ ، ص 101.

١٧. [١] رحيم حسين،"ترقية شبكة دعم الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نظام المحاضن" ، مجمع أعمال الملتقى الوطني الأول حول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة الأغواط، الجزائر، ٨-١٩افريل ٢٠٠٢.

١٨. [١] المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ، دليل الحاضنات الصناعية ، أغسطس ٢٠٠٥، ص٤.

١٩. [١]
نادية قويقح ، " المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية و أهمية دعمها بحاضنات الأعمال"، أطروحة الدكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، ٢٠٠٨، ص٩٦ .

٢٠. [١] السنوسي رمضان والدويبي عبد السلام، حاضنات الأعمال والمشروعات الصغرى"، المركز العربي لتنمية الموارد البشرية، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، ٢٠٠٣، ص22 .

٢١. [١] نضال محمد طالب، الحاضنات الصناعية ودورها في دعم وتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى العربي الخامس للصناعات الصغيرة والمتوسطة، ١٤-١٥مارس٢٠١٠، الجزائر ، ص ٩.

٢٢. [١] الشريف ريحان ، ريمك بونوالة ، حاضنات الأعمال كآلية لمرافقة المؤسسات الصغيرة -نموذج مقترح في مجال تكنولوجيا المعلومات، الملتقى الوطني الأول حول: استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة ، الجزائر ، يومي ١٨ و ١٩ أفريل ٢٠١٢.

٢٣. [١] سامر علي عبد الخالق، الصعوبات التي تعوق الموائمة بين سياسات التعليم والتدريب المهني والتشغيل، الندوة القومية حول متطلبات أسواق العمل العربية في ضوء المتغيرات الدولية، منظمة العمل العربية، ١٤-١٦ جوان ٢٠٠٥، القاهرة، ص ٢٢.

٢٤. [١] محمد بوزيان ، عبد الرزاق بن الحبيب ، دور الحاضنات في دعم المنشآت الصغيرة ، ندوة واقع مشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها ، الغرفة التجارية والصناعية بالرياض ، ٢٨-٢٩ ديسمبر ٢٠٠٢ ، ص ص : ١٤، ١٥.

٢٥. [*] احتلت الو.م.أ في ذلك التاريخ المرتبة الأولى بأكثر من ٢٠٠٠ حاضنة، تأتي بعدها الصين بـ٦٠٠ حاضنة، ثم ألمانيا بـ٣٠٠، فكوريا الجنوبية بـ٢٠٠ حاضنة واليابان بـ١٩٠ حاضنة، أما بالنسبة للدول العربية فتأتي في مقدمتها مصر بـ١٠ حاضنات، البحرين تمتلك حاضنة واحدة ، المغرب تملك ٠٢ حاضنة، تونس حاضنة واحدة، أما الجزائر تملك ١٠ حاضنات.

a. [١]www. ucmcons.ku.edu.kw (consulter le 04/04/2011) .

٢٦. [١] المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ، دليل الحاضنات الصناعية ، أغسطس ٢٠٠٥، ص١٤.

٢٧. [١] State of the Business Incubation Industry 08/12/2013 p 11. 2044(./www.nbia.org/success_stories)

٢٨. [١] محمد السيد علي الحاروني، مصدر سابق، ص ٣٣٣.

٢٩. [١] المجلس الاقتصادي والاجتماعي: التنمية والتعاون الدولي في القرن الحادي والعشرين، دور التكنولوجية المعلومات في إطار اقتصاد عالمي يقوم على معرفة

منظور إقليمي، الأمم المتحدة ، نيويورك، آب، ٢٠٠٠ ، ص ١٢.

٣٠. [١] سعدية السعيدي ، دور الحاضنات التكنولوجية في تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الملتقى الدولي حول استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة ، يومي ١٨ و ١٩ أفريل ٢٠١٢ ، ص١١.

٣١. [١] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا): استعراض الاستراتيجيات والسياسات الصناعية: الإعداد للقرن الحادي والعشرين، الأمم المتحدة، نيويورك ، ٢٠٠٢ ، ص٥٧.

٣٢. [١] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: تشجيع واستدامة تجمعات وشبكات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من أجل التنمية، الأمم المتحدة، جنيف، حزيران، ١٩٩٨ .

٣٣. [١] *عاطف* الشبراوى ، حاضنات الأعمال " مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية " مطبوعات ... الندوة العربية الأولى للحاضنات الصناعية، القاهرة ٢٩-٢٧ يناير ٢٠٠٣ ، ص ٦٧.

٣٤. [١] عاطف الشبراوي، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٢.

٣٥. [١] نفس المرجع السابق ، ص ٨١ .

٣٦. [١] سعدية السعيدي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢.

٣٧. [١] المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ، دليل الحاضنات الصناعية ، أغسطس ٢٠٠٥.

٣٨. [١] حاضنات الأعمال .. فكر وإبداع مجتمعي، الموقع : *https://groups.google.com/d/topic/mustasharoon/WjFIipBiNuA*

٣٩. [*] تولى تأسيسها الصندوق الاجتماعي لتنمية حاضنات الأعمال والتكنولوجيا، وهي جمعية أهلية أعلن عن تأسيسها في آذار ١٩٩٥ بعضوية جمعية عمومية ومجلس إدارة، وقد وضع الصندوق المذكور خطة لإنشاء ٣٠ حاضنة في مصر.

٤٠. [*] من أمثلة هذه الحاضنات حتى سنة ٢٠٠٤ كانت تسعة وهي ما يلي: حاضنة المشروعات التكنولوجية بالتبين ، حاضنة أعمال تلا – المنوفية ، حاضنة الأعمال والتكنولوجيا بأسيوط؛ حاضنة المشروعات الصغيرة – المنصورة ، حاضنة المشروعات التكنولوجية بجامعة المنصورة ، حاضنة القاهرة الكبرى ، حاضنة الأعمال والتكنولوجيا ببنها؛ حاضنة تكنولوجيا المعلومات بمدينة مبارك للأبحاث العلمية والتطبيقات التكنولوجية؛ الحاضنة البيوتكنولوجية بمدينة مبارك للأبحاث العلمية والتطبيقات التكنولوجية. أنظر : المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، دليل الحاضنات الصناعية، أوت،2005 ، ص١٥ .

٤١. [١] *نشرة* الجمعية المصرية لحاضنات المشروعات الصغيرة ، *القاهرة ، أكتوبر* ١٩٩٩.، *ص٢* .

٤٢. [١] عاطف الشبراوي إبراهيم، حاضنات الأعمال مفاهيم ميدانية وتجارب عالمية ، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، إيسيسك ، الرباط ، المغرب ، ٢٠٠٥ ، ص ٧٣.

٤٣. [1] نبيل جواد، إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة Gestion des P.M.E ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان،٢٠٠٧ ، ص ٢١٠.

٤٤. [1] عبد الله بلوناس وآخرون، "الإبداع و دوره في نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"،المجلة الجزائرية للتسيير،نشرية سداسية للمعهد الوطني الإنتاجية و التنمية الصناعية،العدد الرابع، ٢٠٠٨ ، ص١١٥

٤٥. [1] نبيل جواد، مرجع سبق ذكره ، ص ٢١١.

٤٦. [1] سهى الحمزاوي ،"مبادرات التعاون بين المؤسسات والجامعات لبناء قدرات تكنولوجية في ظل الاقتصاد المبني على المعرفة"، مجلة دراسات اقتصادية، العدد العاشر، مارس ٢٠٠٨، ص٩٨.

٤٧. [1] عاطف الشبراوي إبراهيم ، مرجع سبق ذكره .

٤٨. [1] عاطف الشبراوي إبراهيم ، مرجع سبق ذكره .

٤٩. [1] إدريس محمد صالح ، المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا ودورها في عملية التنمية ، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد ، الأكاديمية العربية المفتوحة بالدنمارك ، ص ٧٧.

50. [1] Smith ,Keith, (May 2000), " What is the 'knowledge economy'? Knowledge intensive industries and distributed knowledge bases", STEP Group, Oslo, Norway , P 02. □

51. [1] STEYN, PIETER DIRK, (2003)."THE USE OF CORPORATE BUSINESS INCUBATORS IN THE KNOWLEDGE ECONOMY" ,Thesis submitted in fulfilment of the requirements for the degree of Magister Artium, (Information Science), FACULTY OF ARTS ,RAND AFR IKAANS UNIVERSITY, South Africa,P03. □

٥٢. تركماني، أمير، " دور المؤسسات الوسيطة و الداعمة "، المؤتمر الوطني للبحث العلمي و التطوير التقاني، دمشق، سوريا، ٢٤-٢٦ أيار ٢٠٠٦، ص٠٧.

٥٣. عبد الفضيل محمود، "النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية"، سلسلة عالم المعرفة ، مجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ١٩٨٤، ص ١٥٠ .

٥٤. حاضنات الأعمال ، الموقع : http://www.businesstendersmag.com/ar/%

٥٥. حاضنات الأعمال ، الموقع : http://www.businesstendersmag.com/ar/%

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع ، 2001، ص13 .

[2] قوت القلوب ، تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية إستراتيجيات، مهارات، أدوار ، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة ، الطبعة الأولى، مصر ، ٢٠٠٠ ، ص ١٦١.

[3] حوتية عمر ولعمى أحمد ، " فعالية التسيير للجماعات المحلية كمدخل لمواجهة تحديات التنمية المحلية (مع الإشارة لبعض التجارب الدولية) "، الملتقى الدولي حول التنمية المحلية ، الحكم الراشد وواقع الاقتصاد الوطني ، يومي ١٨ و ١٩ آفريل ٢٠٠٥ ، المركز الجامعي مصطفى اسطمبولي بمعسكر ، الجزائر .

[4] طاشة بومدين ، " الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرا ت الإدارة المحلية في الجزائر"، ورقة بحث مقدمة إل الملتقى الوطني حول: " التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات "، جامعة الشلف، 17 ديسمبر ٢٠٠٨ ، ص ٢.

[٥] سمير زهير الصوص ، بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة المتوسطة – نماذج يمكن الاحتذاء بها في فلسطين ، مكتب محافظة قلقيلية ، فلسطين ، ٢٠١٠ ، ص.٧.

[٦] ٥ تحديات تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة أبرزها التسويق والتصدير، الموقع: http://www.aleqt.com/2012/09/22/article_695047.html

[٧] عبد الله امحمد شامية ، ورقة مقدمة للندوة العلمية حول: المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا ، والتي نظمها مركز بحوث العلوم الاقتصادية وجامعة قار يونس خلال الفترة ٧-٨ /٢٠٠٦/٦ ، ليبيا .

[٨] سمير زهير الصوص ، مرجع سبق ذكره.

[٩] فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد ، الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة ، 2004 ، ص٨٥.

[١٠] صالح صالحي ، "التحديات المستقبلية للاقتصاديات المغاربية في مجال الشراكة مع الاتحاد الأوروبي" ، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، العدد ٢٠٠٣/٢ ، ص ص : ٣٧- ٣٩.

[١١] محمد الأسود ، دراسة حول مشروع حاضنات الأعمال والابتكار التقني وآليات تنفيذه ، متاح على الموقع :www.abegs.org/sites/Upload/DocLib3/6082engmohamed.ppt

[١٢] زكريا الدوري، واحمد علي صالح، إدارة الأعمال الدولية- منظور سلوكي واستراتيجي- دار اليازوري للنشر، عمان، ٢٠٠٩ ، ص ٤١١.

[١٣] وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، دراسة منهجية ل: هنادي المباركي و مايكل بوسلر من كلية ريتشارد ستوكتون الأمريكية .. (حاضنات الأعمال) أداة إستراتيجية للتنمية الاقتصادية ، ورد في جريدة أخبار الكويت ، تاريخ : ٢٠١٣/٠٣/١٠ ، الموقع : http://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2297384&language=ar

[١٤] محمد الحناوي، وآخرون، حاضنات الأعمال، الدار الجامعية، الإسكندرية ، ٢٠٠١ ، ص ٢٧ .

[١٥] عتياني رنا احمد ديب، حاضنات الأعمال كآلية لدعم مؤسسات الاعمال الصغيرة في عصر العولمة، مجلة روسيكادا، العدد ٢، جامعة سكيكدة، الجزائر، ديسمبر، ٢٠٠٤ ، ص ٥٤.

[١٦] المكتب الإقليمي للدول العربية ، " تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003م"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المطبعة الوطنية، عمان، الأردن، ٢٠٠٣ ، ص 101.

[١٧] رحيم حسين،"ترقية شبكة دعم الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نظام المحاضن" ، مجمع أعمال الملتقى الوطني الأول حول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة الأغواط، الجزائر، ٨-٩افريل ٢٠٠٢.

[١٨] المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ، دليل الحاضنات الصناعية ، أغسطس ٢٠٠٥، ص٤.

[١٩] نادية قويقح ، " المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية و أهمية دعمها بحاضنات الأعمال"، أطروحة الدكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، ٢٠٠٨، ص٩٦ .

[٢٠] السنوسي رمضان والدويبي عبد السلام، حاضنات الأعمال والمشروعات الصغرى"، المركز العربي لتنمية الموارد البشرية، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، ٢٠٠٣، ص22 .

[٢١] نضال محمد طالب، الحاضنات الصناعية ودورها في دعم وتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى العربي الخامس للصناعات الصغيرة والمتوسطة، ١٤- ١٥مارس٢٠١٠، الجزائر ، ص ٩.

[٢٢] الشريف ريحان ، ريمك بونوالة ، حاضنات الأعمال كآلية لمرافقة المؤسسات الصغيرة -نموذج مقترح في مجال تكنولوجيا المعلومات، الملتقى الوطني الأول حول: استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة ، الجزائر ، يومي ١٨ و ١٩ أفريل ٢٠١٢.

[٢٣] سامر علي عبد الخالق، الصعوبات التي تعوق الموائمة بين سياسات التعليم والتدريب المهني والتشغيل، الندوة القومية حول متطلبات أسواق العمل العربية في ضوء المتغيرات الدولية، منظمة العمل العربية، ١٤-١٦ جوان ٢٠٠٥، القاهرة، ص ٢٢.

[٢٤] محمد بوزيان ، عبد الرزاق بن الحبيب ، دور الحاضنات في دعم المنشآت الصغيرة ، ندوة واقع مشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها ، الغرفة التجارية والصناعية بالرياض ، ٢٨-٢٩ ديسمبر ٢٠٠٢ ، ص ص : ١٤، ١٥.

[*] احتلت الو.م.أ في ذلك التاريخ المرتبة الأولى بأكثر من ٢٠٠٠ حاضنة، تأتي بعدها الصين بـ٦٠٠ حاضنة، ثم ألمانيا بـ٣٠٠، فكوريا الجنوبية بـ٢٠٠ حاضنة واليابان بـ١٩٠ حاضنة، أما بالنسبة للدول العربية فتأتي في مقدمتها مصر بـ١٠ حاضنات، البحرين تمتلك حاضنة واحدة ، المغرب تملك ٠٢ حاضنة، تونس حاضنة واحدة، أما الجزائر تملك ١٠ حاضنات.

[٢٥] www. ucmcons.ku.edu.kw (consulter le 04/04/2011) .

[٢٦] المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ، دليل الحاضنات الصناعية ، أغسطس ٢٠٠٥، ص١٤.

[٢٧] State of the Business Incubation Industry 2044(./www.nbia.org/success_stories) 08/12/2013 p 11.

[٢٨] محمد السيد علي الحاروني، مصدر سابق، ص ٣٣٣.

[٢٩] المجلس الاقتصادي والاجتماعي: التنمية والتعاون الدولي في القرن الحادي والعشرين، دور التكنولوجية المعلومات في إطار اقتصاد عالمي يقوم على معرفة منظور إقليمي، الأمم المتحدة ، نيويورك، آب، ٢٠٠٠ ، ص ١٢.

[٣٠] سعدية السعيدي ، دور الحاضنات التكنولوجية في تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الملتقى الدولي حول استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة ، يومي ١٨ و ١٩ أفريل ٢٠١٢ ، ص١١.

[٣١] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا): استعراض الاستراتيجيات والسياسات الصناعية: الإعداد للقرن الحادي والعشرين، الأمم المتحدة، نيويورك ، ٢٠٠٢ ، ص٥٧.

[٣٢] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: تشجيع واستدامة تجمعات وشبكات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من أجل التنمية، الأمم المتحدة، جنيف، حزيران، ١٩٩٨ .

[٣٣] *عاطف الشبراوى* ، حاضنات الأعمال " مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية " مطبوعات ... الندوة العربية الأولى للحاضنات الصناعية، القاهرة ٢٩-٢٧ يناير ٢٠٠٣ ، ص ٦٧.

[٣٤] عاطف الشبراوي، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٢.

[٣٥] نفس المرجع السابق ، ص ٨١ .

[٣٦] سعدية السعيدي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢.

[٣٧] المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ، دليل الحاضنات الصناعية ، أغسطس ٢٠٠٥.

[٣٨] حاضنات الأعمال .. فكر وإبداع مجتمعي، الموقع :
https://groups.google.com/d/topic/mustasharoon/WjFIipBiNuA

(*) تولى تأسيسها الصندوق الاجتماعي لتنمية حاضنات الأعمال والتكنولوجيا، وهي جمعية أهلية أعلن عن تأسيسها في آذار ١٩٩٥ بعضوية جمعية عمومية ومجلس إدارة، وقد وضع الصندوق المذكور خطة لإنشاء ٣٠ حاضنة في مصر.

(*) من أمثلة هذه الحاضنات حتى سنة ٢٠٠٤ كانت تسعة وهي ما يلي: حاضنة المشروعات التكنولوجية بالتبين ، حاضنة أعمال تلا – المنوفية ، حاضنة الأعمال والتكنولوجيا بأسيوط؛ حاضنة المشروعات الصغيرة – المنصورة ، حاضنة المشروعات التكنولوجية بجامعة المنصورة ، حاضنة القاهرة الكبرى ، حاضنة الأعمال والتكنولوجيا ببنها؛ حاضنة تكنولوجيا المعلومات بمدينة مبارك للأبحاث العلمية والتطبيقات التكنولوجية؛ الحاضنة البيوتكنولوجية بمدينة مبارك للأبحاث العلمية والتطبيقات التكنولوجية. أنظر : المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، دليل الحاضنات الصناعية، أوت،2005 ، ص١٥ .

[٣٩] *نشرة* الجمعية المصرية لحاضنات المشروعات الصغيرة ، *القاهرة ، أكتوبر* ١٩٩٩.، *ص٢* .

[٤٠] عاطف الشبراوي إبراهيم، حاضنات الأعمال مفاهيم ميدانية وتجارب عالمية ، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، إيسيسك ، الرباط ، المغرب ، ٢٠٠٥ ، ص ٧٣.

[٤١] نبيل جواد، إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة Gestion des P.M.E ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان،٢٠٠٧ ، ص ٢١٠.

[٤٢] عبد الله بلوناس وآخرون، "الإبداع و دوره في نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"،المجلة الجزائرية للتسيير،نشرية سداسية للمعهد الوطني الإنتاجية و التنمية الصناعية،العدد الرابع، ٢٠٠٨ ، ص١١٥

[٤٣] نبيل جواد، مرجع سبق ذكره ، ص ٢١١.

[٤٤] سهى الحمزاوي ،"مبادرات التعاون بين المؤسسات والجامعات لبناء قدرات تكنولوجية في ظل الاقتصاد المبني على المعرفة"، مجلة دراسات اقتصادية، العدد العاشر، مارس ٢٠٠٨، ص٩٨.

[٤٥] عاطف الشبراوي إبراهيم ، مرجع سبق ذكره .

[٤٦] عاطف الشبراوي إبراهيم ، مرجع سبق ذكره .

[٤٧] إدريس محمد صالح ، المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا ودورها في عملية التنمية ، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد ، الأكاديمية العربية المفتوحة بالدنمارك ، ص ٧٧.

[48] Smith ,Keith, (May 2000), " What is the 'knowledge economy'? Knowledge intensive industries and distributed knowledge bases", STEP Group, Oslo, Norway , P 02. □

[٤٩] STEYN, PIETER DIRK, (2003)."THE USE OF CORPORATE BUSINESS INCUBATORS IN THE KNOWLEDGE ECONOMY" ,Thesis submitted in fulfilment of the requirements for the degree of Magister Artium, (Information Science), FACULTY OF ARTS ,RAND AFR IKAANS UNIVERSITY, South Africa,P03.

[٥٠] تركماني، أمير، " دور المؤسسات الوسيطة و الداعمة "، المؤتمر الوطني للبحث العلمي و التطوير التقاني، دمشق، سوريا، ٢٤-٢٦ أيار ٢٠٠٦، ص٠٧.

[٥١] عبد الفضيل محمود، " النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية"، سلسلة عالم المعرفة ، مجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ١٩٨٤، ص ١٥٠ .

[٥٢] حاضنات الأعمال ، الموقع : http://www.businesstendersmag.com/ar/%

[٥٣] نفس المرجع .